

Copyright © King Saud University

١٢٢٧

عملة

المنار

الحسين

الحسين

الحسين

٢١٦٤ عمدة كل فارض في الفرائض ، تأليف البهوتي ،

ع . ب .

صالح بن حسن - ۱۱۲۱ هـ . خط القسطنطين
الحادی عشر الهجری تقدیرا .

۱۹۵۱ X ۵ اسم

نسخه جیده ، خطها نسخ معتاد

۱ ۲ ۳ ۴

الأعلام ٣: ٢٧٥ الأزهري ٢: ٢٠٦

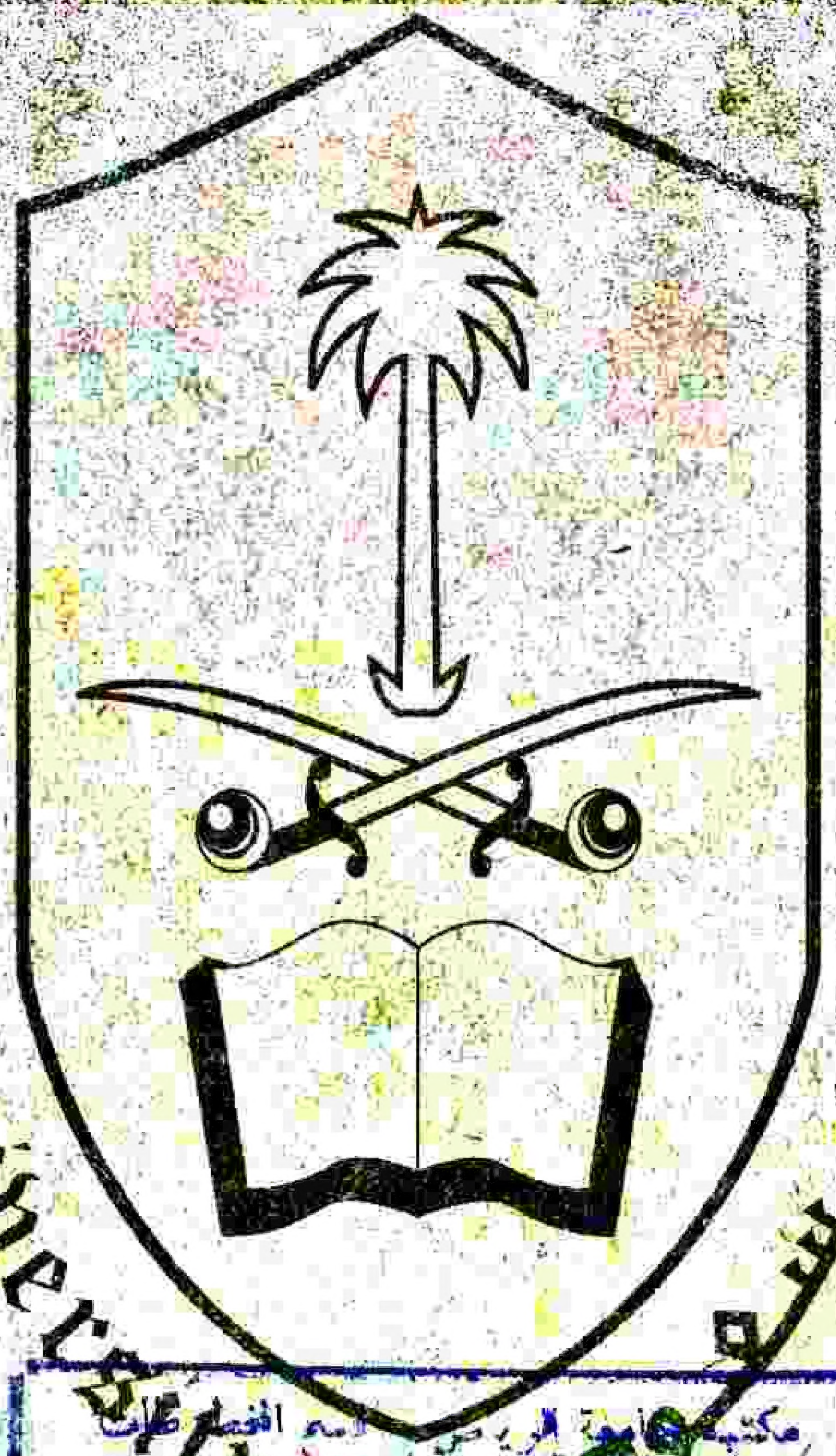
١. الفرائض، الفقه الاسلامي واصله.

١. المؤلف. ب. تاريخ النسخ.



King Saud University

جامعة الملك سعود



مكتبة جامعة الملك سعود
 اسم الكتاب: **تفسير القرآن الكريم**
 اسم المؤلف: **صالح بن مصطفى آل كنعان**
 تاريخ النشر: **١٤٢٣ هـ**
 عدد النسخ: **١٠٠٠**
 رقم التسجيل: **١٠٠٠**
 رقم التصنيف: **١٠٠٠**

١١

عمارة الفاروقية علم

الغاية نظم سيدنا ومولانا

العالم الخلافة من الشيخ

صالح بن حسن

أكتفي بفتح

الله بعبود

الدين

أمن



مكتبة
الشيخ
صالح بن حسن

استاذ
عبد الله

كتاب عمارة الفاروقية علم



تلفيح

مكتبة

٥٠١٠٥٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ لِيَسِّرْ

- ١ **قَالَ** الْفَقِيرُ صَاحِبُ بَرِّ حَسَنٍ أَحْمَدُ اللَّهُ الْعَنِّيَ الْمُحْسِنَ
- ٢ رَبِّ تَعَالَى خَالِقَ الْإِبْرَاقِيَا مُقَدِّرَ الْأَحْجَالِ وَالْعَطَايَا
- ٣ مُعِيدَ الْعَبْدِ الْقَتْلَ وَالْعَدَمِ لِأَن تَجَازِي مَا قَضَاهُ فِي الْقَدَمِ
- ٤ **أَحْمَدُ** حَمْدًا عَلَيَّ مَا قَسَمَ مَا وَقَدَّرَ الْمَوْتَ عَلَيْنَا حَكَمًا
- ٥ إِلَهِنَا الْفَرْدُ الْقَدِيمُ الْبَاعِثُ الْبَاقِي بَعْدَ خَلْقِهِ وَالْوَارِثُ
- ٦ الْمُصْطَفَى خَلَاصَةُ الْأَحْيَادِ وَتَحْتَهُ الْأَبَا وَالْأَحْدَادِ
- ٧ مُحَمَّدٌ الْقَائِلُ لَنَا بِمَحْرَصِنَا وَحَاشَا أَنْ تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَا
- ٨ صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَلَامًا وَالَهُ وَصَحْبِهِ وَكُرَمَا
- ٩ **وَبَعْدُ** سَدَا فَا جَلَّ الْمُعْتَنَا بِهِ فَرَائِضُ آلِهِ رَبَّنَا
- ١٠ لِأَنَّا نَتِي فِيهَا مِنْ الْأَخْبَارِ وَالْحَثُّ عَنْ نَبِيِّنَا الْمُحْتَارِ
- ١١ وَهَذِهِ الْعِنَةُ الْفَرَائِضُ **سَمِيَّتُهَا** عِمْدَةُ كُلِّ فَارِضٍ
- ١٢ جَامِعَةُ أَصُولِهَا جَمِيعَا أَذِي تَحْتَمِلُ حَضْرَةَ الْفُرُوعَا
- ١٣ قَاطِنَةُ مَبَاحُوتِهِ فَهُوَ يُبَصِّرُ الْمُسْتَبْدِي وَالْمُسْتَبْتِي يُذَكِّرُ
- ١٤ صَمْتَهَا فَوَائِدُ مَهْمَتِهِ مِنْ كِتَابِ الْعُلَمَاءِ جَمْعَتُهُ

مَعَ

مَعَ احْتَوَاغِهَا إِلَى الْوَصِيَّةِ وَدُرِّهَا بِهَا مَزِيدٌ ١٥

لِضَمِّهَا لِأَحْكَامِ ثَمَرِ الْأَمْتَلِ وَمَا حَوْتُهُ مِنْ شَرْطٍ مَكْمَلِ ١٦

وَعَقْلُهَا سَوَارِدُ الْمَسَائِلِ وَبَدَلُهَا الْفَضْلُ لِكُلِّ سَائِلِ ١٧

مَعَ مَا اقْتَرَدَ مِنْ الْأَقْرَارِ وَالْبَعْضُ مِنْ مَسَائِلِ الْأَدْوَارِ ١٨

وَمَا يَمَّا مِنْ عَمَلٍ يَحْقُقُ حَكْمَ مَسَائِلِ عِلْمِيَا يَطْبُقُ ١٩

وَجَمْعُهَا مَا أَجْمَعَ الْأَمِيَّةَ عَلَيْهِ وَالْخَلْفُ لَهُمْ وَفَهْمُهُ ٢٠

عَلَامَةُ الْأَجْمَاعِ مَا أَطْلَقَتْهُ وَمَا جَرَى فِيهِ اخْتِلَافُ قِلْتُهُ ٢١

وَقَدْ اثْبَتَ بِالْمُلْقِيَاتِ ابْنُ أَبِي شَيْثَانَ سَبْتَهَا فَالْكَفَا ٢٢

وَأَنْ نَسَبَ لَهَا مَامَ حَكَمًا وَلَمْ يَكُنْ نَقْلُهُ قَدْ عَلِمَا ٢٣

أَوْ نَصَبَهُ مُخَالَفَ الْحَكْمِ بِهِ أَرَدَتْ بِالنَّسَبَةِ أَهْلُ مَذْهَبِهِ ٢٤

مُعْتَمِدًا سَهْوًا كُلِّ مَذْهَبٍ وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَحْقُقَ مَطْلَبَ ٢٥

وَأَنْ تَكُونَ لِلْعِبَادِ نَفْعًا وَسَيِّئًا الْفُوزَ نَائِي الرَّحْمِيِّ ٢٦

تَعْرِيفُ عِلْمِ الْفَرَائِضِ وَمَوْضُوعُهُ وَعَايَتُهُ ٢٧

تَعْرِيفُهُ فَعْقَةُ الْمَوَارِيثِ وَمَا ضَمَّ إِلَيْهِ مِنْ حَسَابَاتِهَا أَعْلَمَا ٢٨

مَوْضُوعُهُ التَّرَكَاتُ قَوْلُ الْعَمْدِ وَخَالَفَ الصُّورِي بِجَعْلِهِ الْعَدَدَ ٢٩

اصليها ان يحقق
بفتح القاف
وسكن ضرورية

٢٨ غايته وصول ذي الحقوق ما يستحقون على التحقيق
 ٢٩ وقال بعضهم حصول ملكه موجبة في نفس من قد أدركه
 ٣٠ سرعة بالنطق بالجواب بصحة له على لصواب
الحقوق المتعلقة بالترك
 ٣١ وموون التجهيز قد مر أبدا على حقوق العين عند احدا
 ٣٢ كمن جني عليه او كالمترمس وغيره قد تمها على الموون
 ٣٣ فان يخلف فقه المهرهون حال وقد جني حياية توجب مال
 ٣٤ فعند احد بياع القدر بمن منه توجب الموون
 ٣٥ ثم يوفي من جني عليه وبعد تركه لذييه
 ٣٦ واثرا للخلاف بيد وفيما لم يترك قيمة بكل منهما
 ٣٧ تجهيز زوجة علي زوج علم اسياره لو بالعتا تسيم
 ٣٨ عند الامام الساعي وطلقا عند ابي حنيفة واطلقا
 ٣٩ ومالك واحمد من مالها اذ الحياة انقطعت وماله
 ٤٠ وقال الحقوق دين اطلقا في ذمة اي لمركن تعلفا
 ٤١ اعم بعيها والرابع الوصية للاجنبي من ثلث البقية

والخامس

والخامس الارث هو المقصود مما تبقى ان له وجوب ٤٢
اركان الارث وشروطه واسبابه وموانعه ٤٣
 للارث اركان تحققه سميت كذا شروط ينعدم ان عدت ٤٤
 كذا اسباب له توجبده كماله موانع تجدد ٤٥
الاركان

اركانه المحققة ثلاثة ان وجدت تحقق الوراثه ٤٦
 مؤرث ووارث حق وجد بعد الذي ذاق الحمام او قد ٤٧
الشروط

شروط التي عليها يقف هون مؤرث عيانا يعرف ٤٨
 كذا الحوقه سميت حكما وذا كفصود كقاض حكما ٤٩
 بموته تركة وقته يقين ومن جني بحابل القت حين ٥٠
 ميتا فذا الحوقه مقدر بنسبة لغرة تقدر ٥١
 ثم حياة وارث تحققت بعد مؤرث له اول الحقت ٥٢
 باحي تقديرا كمال نصلا حيا لوقت ممكن ان يصل ٥٣
 وعلم قاض حية التوارث والقرب بين ميت ووارث ٥٤

جلد و هو بالحيث
 مفناه تقطعها شي
 الرأى صحيح باللام
 على العبد

الاستنباب

- ٨٤ لا يرث التامكاح فزوج أو بالولا وموكلحة النسب
 ٨٥ أو بقربة لها انتساب فهذه الثلاثة الاستنباب
 ٨٦ تخصصت ورثتها والوابع عم وفيه الاختلاف واقع
 ٨٧ فمالك قال بارت مطلقا والبعض من مذهبه قد فرقا
 ٨٨ والشافعي في القديم قال لا بارتة وأطلق المقالا
 ٨٩ وفي الجديد قال بانتظام امام بيت جنة الاسلام
 ٩٠ ومذهب النعمان وابن حنبل منع الترات مطلقا وموجب

فصل في توريث المطلقة

- ٩١ وورث الزوجين باتفاق في عدة الرجعي من الطلاق
 ٩٢ ولا تورث في الطلاق البائن في صحة لقوة التباين
 ٩٣ ولا تورث في مرض حيث اتفقت تيممه والشافعي ولو ثبت
 ٩٤ وعينه ان يكن المخوف مع تيممه بقصد حرمان يقع
 ٩٥ ورثتها النعمان حيث بقيت عدتها واحدا ولو مضت
 ٩٦ ما لم تزوج او عن الدين تورث ومالك ولو تزوجت عدة

وعنده

- ٩٨ وعنده لو زوج المريض بزوجته فارثها مرفوض
 ٩٩ كذا اذا تزوجت مريضه زوجها فلا يرث من الفريضة

باب الموانع

- ومانع الميراث ما يلزم من وجوده العدم فغير مقترب
 لكن هذا الحكم قد تحلفا في البعض من مسائل وأتلفا
 فيمنع الميراث رفق مطلقا الا مبعضا فاحدا التقا
 ورثه وعنه ثم يحجب بقدر حرثته من يحجب
 وللإمام الشافعي قول يرجع في اراث ما يملك عنده واتضح
 مثاله زوج اخ حرات وابن لها مبعوض نصفان
 فالربع والتمن للزوج من تراث ومثله لابن اثنان ثلاث
 ورثته الى احيها المستفق وان يميت مبعوض عن من بقي
 فماله المملوك من حرثه لابي للمالك البقيته
 خذ مخرجا يعي ماله وحجبه ومن يرث معه ومن له حجب
 ثم اعطه بقدر ما حواه حرية واستقطه من سواه
 كذا الذي جني عليه جريودي حرية تقبيل

وقال في غير ذلك
 في بعض مسائل
 في الميراث

في بعض مسائل
 في الميراث

في بعض مسائل
 في الميراث

في بعض مسائل
 في الميراث

في بعض مسائل
 في الميراث

ثم التحق بدار حرب فاسترق وقد سرت في نفسه فما تحق
 من مالها لو ارثيه اجمع ١٨٣ فالقن يورث عنه عند الشافعي
 كذلك ايضا عند ابي حنيفة مدبره قد دبرت وارثت
 والتحق بعد دار الكفر ونزل للمحوق مثل القبر
 فانها وارثة من دبرت ان رجعت من بعد ما قد اسلمت
 كذلك عند مالك يلد تحق مكاتب ادخل معه من يعيق
 عليه بالملك له لو ملكه كاصله او فرعه ان شره
 ومات قبل ان يوفي السيد مال كتابة عليه عقدا
 وكان قد خلف متروكا يريد عن الوفا فما لك يحض المريد
 ٩٠ بعاسب يحبه في عقدها وان يكن انثى فقد فرضها
 او قدر فرض من تقدم اناث او الفروض ان تعد في الرث
 وما بقي لسيد سيد سخ ذاعند مالك ولا تنسخ
 وانما خصوا به لا بهم قدما ثلوه في كتابة لهم
 واحد والشافعي قال بفسخها وما حواه الا
 لسيد وعند ابي حنيفة يوف منه الدين للكتابة

وما

وما بقي لو ارثيه مطلقا من داخل وغيره واطلقا
 بالقتل عدوانا وشبهه يمنع ميراث قاتل بقول مجمع
 وما يحق مثل مقتصر فلا يمنع عندهم ثرائه خلا
 خير زمانه الامام الشافعي فعده وشبهه بما منع
 وخطا عند الثلاث مانع والحبر ما لك لدايم مانع ١٠٠
 فعنده ورثه من ماله لاديه تجعل في حياله
 ومنع الارث اختلا والدين في قرابة وفي النكاح فاعرف
 وفي الولا ايضا الا احدا فانه ورث كل من عندها
 معتق حتى لو يكون كافرا من مسلم كان له قد حررا
 وعنده ايضا اذا ما اسلما كافر وارث قريبا مسلما
 وذلك الاسلام قبل القسم اذ فيه ترغيب لهذا القسم
 حتى ولو بالارث اذا ثبت او زوجة واسلمت في العدة
 لا ان يكن زوجا عنيدا كافرا طلق رجعي الزوجة ثورا
 فاسلمت بعد وماتت فاسلما في عدة الملاق حين علما
 كذلك عند احمد لو حكمنا علي صغيرانه قد اسلما ١٠

في مالها لو ارثيه اجمع

ببقعه في دارنا الواحد من ابويه او مما فاستقد
والكفر عند الشافعي ملة ووافق النعمان والاحلة
وعند مالك ثلاث ممل وملل شتي لدا ابن حنبل
واثر اختلافهم قد ظهرا في كافر من المجوس قبرا
وخلف ابنا اول المجوس وثانيا من وثن مخوس
وثالثا ايضا وقد تنصرا ورابعاهود ثم حصرا
فعداي حنيفة والشافعي جميع ما خلف بين الاربع
ومالك ورثه للوثن والمجوسي لا تقاق يتن
واحمد ورثه المجوسي للاستنوا في ملة الحنيس
ومالذي خلا عن وارث جميعه في بلا توارث
كذا يكون الحكم فيما قد بقي ان كان ذو نرض ولم يستقر
ومال مرتد فقي اجمع في بيت مال المسلمين بوضع
ومالك قال الذي يحويه او ما بقي بعد وارثيه
يغطي لاهل دينه من كورته لانه ما لهم في جزئيه
ومد من النعمان فيما بقي يرده علي الذي استحقا

ولا يورث من مسلم وكافر ولو علي مملته في الظاهر
ومدق النعمان في اثني ومكتسب له ففصل يعترف
ونزل المحوق دار الكفر منزلة الموت بحكم فادر
والحق به الزنديق وهو من طهر اسلامه وكان للكفر ستر
وقيل من لا يمتحل لدين وموافق علي القولين
ومالك ورث منه المسلما ان لم يكن منه التماذي علما
والشافعي وابو حنيفة قال لا تخالفهما في الذمة
وفي الحرية بعد مانعا ومالك واحمد قد مانعا
عند اتحاد ملة ووفقا عند اختلافهما اذا تحققا
واهل عمدة وامان جعلا كامل ذمة علي ما نقل
عن الامام الشافعي للقرية وقيل بجعلا كاهل الحرية
فان ميت معامد عن اربعة معاهد مستامن كانا معة
وثالث من اهل حرية ضلته ولا يع ذي اي جزية
فاقسم علي اولاده الثلاث جميع ما خلف من تراث
ويمنع الحر من منه اجمع وداموا الاربع عند الشافعي

وَوَرَّثَ ابْنُ حَبِلٍ وَمَالَهُ جَمِيعُهُمْ أَنْ مِلَّةً قَدْ سَلَكُوا
 وَأَنْ تَحَالَفُوا فَوَرَّثَ مِنْ عَلَيْهِ مِلَّةً كَمَا تَقْدَمُ رَأً لَا
 وَوَرَّثَ السَّامِعُ كُلَّمَا جَمَعَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ وَزِمِّيَا مَنَعَ
 وَمَالَهُ وَالسَّافِعِي عَدَا رَدَّةً كَفَرًا مَنَعَ اسْتِنْدَا
 وَاحِدًا وَابْنُ حَبِيفَةَ الْحَقَّ لَهَا بِالْأَصْلِيِّ فَلَنْ يَفِرَقَا
 وَعَدَمَالَهُ اللَّعَانُ مَا بَعَا أَنْ يَكُنِ الرُّوحُ بِهِ قَدْ اسْرَعَا
 وَأَنْ تَكُنْ مِيَّيَ الْقَدِ اسْرَعَتْ وَرَّثَ كِلَاهُمَا كَمَا تَبَيَّنَتْ
 وَأَنْ يَكُ اللَّعَانُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِأَخْرُورِثَ كِلَاهُمَا
 وَالْوَلَدُ الْمَنْهُي لَا يَرِثُ أَبَا وَلَا مِنْ الَّذِي لِيهِ نِسَابُ
 وَيَلْحَقُ الْإِبْنُ إِذَا مَا اسْتَلْحَقَهُ أَنْ يَمُوتَ وَارِثُهُ قَدْ لَحِقَهُ
 وَتَوَعَّمَاهُ عِنْدَ شَقِيقَانِ وَغَيْرُهُ لِلَامِ لَا شَقِيقَانِ
 وَتَوَعَّمَا زَانِيَةً وَلَدَا ابْنٍ لَاهُمَا لَا وَلَدَا عِيَانِ
 وَالسَّافِعِي عَدَدُ وَرَاحِكِي وَغَيْرُهُ خَالَفَهُ فِي الْحُكْمِ
 كَانَ يُقَرِّحُ خَايِرَ الْمَالِ أَخَ لَابٍ كَامِلِ الْأَحْوَالِ
 بَابُ مَعْيَرِكَا نَجْهُولِ النَّسَبِ فَامْنَعُ نَزَاهَتَهُ وَصَحِّ النَّسَبِ

اذْ يَلْزِمُ الدَّوْرَ عَلَى ارْتِ حَكْمًا لَكِنْ مَقْرِبَةً مَا لَا حَبْرًا
 لِلْإِبْنِ فِي بَاطِنِ امْتِزَاجًا أَنْ كَانَ الْأَقْرَارُ بِالْإِبْنِ صَدَقَا
 وَاحِدًا وَرَثَةً وَيُثْبِتُ لِنَسَبِ وَالْأَقْرَارُ لَا يُلْتَمِزُ
 وَقَدْ تَقَلَّ يَصْنَعُ النِّسَابُ أَنْ النِّسَبُ وَالْأَقْرَارُ يَثْبُتَانِ
 وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَبْنَيْنِ يُقْرَانِ النَّسَبُ ٤٠
 أَوْ وَاحِدًا وَأَنْ يَصْدُقَ الْآخَرُ وَفِيهَا عَدَالَةٌ لَا يَذْكُرُ
 وَمَالَهُ تَرَاثُهُ يُثْبِتُ لَا نِسَابًا فَانَّهُ لَا يُثْبِتُ
 الْأَبْعَدَ لَيْنِ بِهِ أَقْدَرًا أَوْ عَدَلٍ مَعَ عَدَلٍ لَهُ أَقْرَا
 مِنَ الذَّكُورِ وَمَوْلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمَقْرَحَيْنِ وَأَشْتَرِطُوا
 كَذَلِكَ لَوَاعَتَقُ أَخَ حَازَا عَبْدَيْنِ مِنْ جَمَلَةٍ مَا أَحَارَا
 فَسَمَدَا بَابُ مَوْلَا مِمَّا نَعْدُ تَدَاعٍ عِنْدَ قَاضٍ حَكْمًا
 فِيهِمَا يَثْبُتُ لِلْإِبْنِ النَّسَبُ وَلَا يَرِثُ لِلدَّوْرِ فَاقْضُ بِالْحَجِّ
 فَيُدْفَعُ الْآخِرُ لِابْنِ أَخِيهِ فِي بَاطِنِ جَمِيعِ مَا لَا بِيَهُ
 أَنْ يُعْتَرَفَ بِبَاطِنِهَا أَوْ صَدَقَ مَا أَوْ كَانَ يُدْرِي بِبَاطِنِهَا صَدَقَ مَا
 وَعِنْدَ غَيْرِ السَّافِعِي يَثْبُتُ مِيرَاثُهُ كَمَا انْتَسَبَا ابْنَتَا ٧٠

باب الوارثين من الذكور

الوارث ابن قابله مائلا فالاب ثم الجد بعد ماعلا
والاخ مطلقا شقيقا واولاد كذا لام ورثته في النسب
ثم ابنه ان لم يكن له امر فالعم قابله علي ذاك الحكم
والزوج ثم ذوالولاء من عتق او عاصب له بنفسه التحق
تقدم بالاختصار عشرة وعدهم بالسبط خمسة عشر
فان ميت عنهم نورث الارب والابن والزوج وابق حجبا
بالابن ثم الاب حجب شخص كما سيأتي موصحا بالنص

باب الوارثات من النساء

والوارثات الميتة بنت الابن والام والحدثة منها اعني
او من اب واخت ميت وعم شقيقة اولاديه اولاد
وزوجة ومن لها الولاء فمن سبيع وبسيط ياء
فان ميت عنهن ورث بنتا وبنت الابن لام وزوجة اختا
وحجب باقيهن في الحقيقة بالميت والام وبالشقيقة
او يمكن اجمع من الصنفين فانبا وبنتا احد الزوجين

والاب

والاب والام وباقيهم حجبا بالابن والاب وامر فاجب
وان يكن للشخص فوق حاجبا نسبت حجبه لا قوي حاجب
ونسبة الوارث مهما اطلقت فانها لميت تحققت
كالسنة اطلاقا للواحد وغيره مقيد بالزائد
والجدان اطلق لا ينصرف الا الي ابني اب فتعرف
وان يكن جدا لام قيدا بالام اي بلفظه تقيدا

تقسيم الارث الي فرض ونصيب

الارث نوعان لدا التوارث فرض وتقسيم بغير ثلث
فالفرض في العرف نصيب قدرا بالشرح في متروك الميت قبرا
يثبت لو ارث له مخصوص بالفرض والنكاح بالمخصوص
واحد اثبت مضافا في الولا للاب ثم الجد بعد ماعلا
مع فرع معتق اذا كان ذكر كذا الجد واخوة اذا وفر اي الفرض

باب الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى

فروض اربعة الكتاب عشرة فستة محدودة مقدرة
النصف والربع ومن وكذا ثلثان ثلث سدس وثلث

تَقْبِضُهَا ثَلَاثَةً مَحْدَةً وَلَا يَلْفُظُ الْكُفْرَ قَدْ تَسَمَّيَ
وَذَاكَ فَرَضُ رِبَايَ الْإِثْنَيْنِ لَذَكَرْ كَمَثَلِ حَظِّ الْإِثْنَيْنِ
وَفَرَضُهُ ارْثُ أَخٍ تَدَانَقَرَدُ مِنْ اخْتِهَانِ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ
وَعَاشَرَ الْفَرُوضِ مَحْدٌ وَلَمْ يَسْمَهُ بِالنَّصْرِ بَارِي السَّمِ
فَفَرَضَهُ لِلْأُمِّ ثَلَاثًا انْفَصَلَ دَلَّ بَانَ الْإِبْنِ بِعَطِيٍّ بِفَضْلِ
وَأَصْطَلَحَ الْفَرَاضُ أَنْ الْارْبَعَةَ تَدْعِي بِتَعْصِيَةِ لَدَيْهِمْ فَاتَّبَعَهُ
وَعَكْسَ مِثْلَ ثَلَاثٍ بَاقٍ ثَبَتَا بِالْإِجْتِهَادِ لَا يَنْصَرِفُ دَانِي
فَالنَّصْفُ فَرَضُ الزَّوْجِ حَيْثُ انْفَرَدَا عَنْ فَرْعِهِمَا الْوَارِثُ لَوْ تَبَاعَدَا
وَفَرَضُ بِنْتِ الصُّلْبِ أَنْ تَتَفَرَّدَ عَنِ الْمَسَاوِي وَالْمَعْصِيَةِ عَدَدُ
وَمَوْلَا بِنْتِ الْإِبْنِ عِنْدَ فَقْدِهَا لِبِنْتِ صُلْبٍ وَمَعْصِيَا لَهَا
وَمِنْ سَيَاوِيٍّ مِنَ الْإِنَاثِ وَلِسَقِيْقَةٍ مِنَ التَّرَاثِ
النَّصْفُ بِالْفَرَضِ إِذَا مَعْدَمَتِ بِنْتًا وَبِنْتِ ابْنٍ وَمِنْ السُّوَرِ
وَعَاصِبًا لَهَا أَخًا وَحَدًّا وَمِثْلَهَا اخْتِلَافٌ وَعَدَدٌ
فَقَدْ سَقِيْقَةٌ تَكُونُ مَعَهَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّصْفِ فَرَضُهَا
وَالرَّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ إِذَا فَرَعَ وَفَرَضُ زَوْجَةٍ فَكَثَرَتْ أَنْ فَقَدَ

وَالثَّمَنُ

وَالثَّمَنُ فَرَضُ زَوْجَةٍ لَا رِبْعَ مَعَ فَرْعِهِ الْوَارِثُ لَا مَتَانِعَ
وَالثَّلَاثُ فَرَضُ بِنْتِي صُلْبٍ فَصَاعِدًا مَعَ فَقْدِ ابْنِ الصُّلْبِ
وَفَرَضُ بِنْتِي ابْنِهِ فَكَثَرَتْ إِذَا عَدِمَتْ ابْنُ ابْنِ ذَكَرًا
وَمِنْ يَكُنْ قَبْلَهُ مِنْ بَنَاتٍ وَفَرَضُ مَنْ عَدَدُ مِنْ شَقِيْقَاتٍ
مَعَ فَقْدِ عَاصِبٍ أَخًا وَحَدًّا وَجِنْسُ بِنْتِ بِنْتِ ابْنٍ حَدًّا
وَمِثْلَهُنَّ أَخَوَاتٍ مِنْ أَبٍ مَعَ فَقْدِ مَنْ لِلشَّقِيْقَاتِ لَعِبُ
وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْإِمْرَأَةِ تَتَفَرَّدُ عَنْ فَرْعِهِ الْوَارِثُ أَوْ عَنْ عَدَدٍ
مِنْ أَخَوَاتٍ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ مِنَ الذُّكُورِ وَمِنْ الْإِنَاثِ
وَفَرَضُ الْوَلَدِ مِنَ الْإِمْرِ الْعَدَدُ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَرْعٌ وَلَا ابْنٌ وَحَدٌّ ٢٠
وَحَالُهَا بِقِيَّةِ الْوَرَاثِ نَسْوِيَّةِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ
عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْفَرَادِ وَالذُّكْرِ إِذْ لِي بَانِيٍّ وَمَوْلَا لَرَبِّ يَمُوتُ
وَارْتَمَ مَعَ مَنْ بِهِ يُدَلُّونَا وَحُجَّتُهُمْ تَقْضَاهُ يَقِينًا
وَالثَّلَاثُ لِلْحَدِّ إِذَا مَا تَقْضَى قِسَامُ أَخَوَةٍ بِذَلِكَ خَصَصَةٌ
وَأَنْ تَحْدُ زَوْجًا وَأُمًّا وَأَبَا قَسَمَتْ الْبَايَةَ لَا مَرَّ وَجَبًا
وَمَوْلَاهَا مَعَ زَوْجَةٍ لَا رِبْعَ وَدَابَا لَانْقَانِ عِنْدَ الْارْبَعِ

نسخه
لمعنا

وَالسُّدُسُ لِلْأَمْرَ إِذَا فُرِعَ وَحْدَهُ
 وَارْتِثَالَهُ مَعَ اثْنَيْنِ يَقِينَيْنِ
 سَوَاءً وَارْتِثَانِ أَوْ مَحْجُوبَيْنِ
 فَإِنْ تَزَمَّرَ بَيَانُ مَا قَدْ قُلْنَا
 فِي جَدِّ وَلِمْ يَرْتَعْ الضَّلَاعُ
 يَنْقُصُ فِي الْوَضْعِ بِكُلِّ دَرَجَةٍ
 كَوْضْعِكَ الْإِخَاءِ عِنْدَ الضَّرْبِ
 وَكُلُّ فَرْضٍ ضَمَّ مَعَهُ مِثْلُ
 مَعْتَدِ الْجَمْعَةِ الْبَيْسَارِ
 وَمَنْ تَرَوِي فِي بَدْيِ صُنْعِنَا
 اعْتَبِرْ بِالْعَلَامَةِ السُّشُورِ
 وَلَا بَعْدَ عِنْدَ جُودِ الْفَرْعِ
 وَالْحَدِّ مِثْلُهُ إِذَا مَا فُقِدَا
 أَمَّا نَا وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ
 أَوْ ابْنَيْنِ مَعَ زَوْجٍ وَرِثَا
 أَوْ عَدَدٍ مِنْ أَخَوَةٍ لَزَا اعْتَمَدَ
 مِنْ أَخَوَةٍ فِي خَمْسَةٍ وَارْبَعِينَ
 بِالشَّخْصِ أَوْ بَعْضِ الْأَحْلَاقِ
 ضَعْفَهُمْ فَرَادِي ثُمَّ مِثْلِي مِثْلِي
 بَعْدَ أَفْرَادِهِمْ تَسْلَاحُ
 لَكِي يَصِيرُ مَسِيرًا مَا أَنْجَحَ
 فِي صُورِ مَحْصُورَةٍ بِالْحَسَبِ
 وَمَا يَلْبِيهِ لَا نَتْنِ الْحَاصِلِ
 خَوْفٍ وَقَوْعِ صُورِ التَّكْرَارِ
 يَبْدُو لَهُ صَنِيعُ شَيْخِ سَيِّحِنَا
 عَلَيْهِ رَحْمَةُ الْعَفْصُورِ
 وَذَا بِنَصِّ فِيهَا فَاسْتَمِعْ
 الْأَمْعَ الْأَخَوَةَ فِيمَا اعْتَمَدَا
 فَجَعَلُوا الْحَدَّ لَهُمْ يَشَارِكُ
 أَوْ زَوْجَةً فَافْزَعْ لَمْ تَلْتَا

في قوله
 في صورة
 في صورة

في صورة

وَجَرِيَان

وَجَرِيَانُ الْخَلْفِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 وَأَثَرُ الْخِلَافِ فِي الْجَمْعِيَّةِ
 وَفِي تَأْصِلِ الْأَصْلِ يُعْتَبَرُ
 وَالْحَدِّ فِي بَابِ الْوَلَاةِ يُحْجَبُ
 وَاحِدٌ وَرَثَ جَدِّ فِي الْوَلَاةِ
 وَغَيْرُ أَحَدٍ يَدْرِي بَابُ الْأَبِ
 وَعِنْدَهُ أَمْرٌ أَبِيهِ تَرَثُ
 وَحُكْمُهُمْ فِي بَابِهِمْ يَأْتِي عَلَى
 وَالسُّدُسُ فَرْضُ جَدِّ مِنَ الْوَلَاةِ
 وَمَوْلَانَتِ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِهِ
 وَفَرْضُ اخْتِ لَابٍ وَأَكْثَرَا
 وَحُطُّ وَلَدِ الْأَمْرِ أَنْ يَنْفَرِدَ
 وَذَا تَمَامُ سَبْعَةِ الْعَدَدِ

بَابُ مَحْجُوثِ الْجَدَّاتِ

وَالسُّدُسُ فَرْضُ جَدَّتَيْنِ مِنْ نِسْبِ
 وَأَنْ عُلْتُ وَأَمْرًا مِثْلَهَا
 وَتَانِ بَاتِقَاتِهِمْ فَقْتُ لَهَا

في قوله

في قوله

في قوله

ومالك عليهما اقتصرَا واحداً أمراً أب الأب يرى
 والشافعي وأبو حنيفة قال لا يتورث لكل حدة
 أدلت بحجة وأرث كأم أب أبي أب وإن علا وما الحج
 وتحجب القريبة البعيدة وأطلقا فهي به فريدة
 عند الامام أحمد والمغان ومالك والشافعي فيقسمان
 ان كانت المعدي لام والتي فزني لا يبيها اي به قد أدلت
 وعكسها أبو ارقان من سبق في حجبتها الميراث والقرعة
 مثال من يدي من الحداث بجهتين اثنين اوجهات
 بان تزوج ابن بنت حفصة بنت أخرى أعن بنت خالة
 فمن ولد حفصة أمراً أب وأمراً الاما يفضل في النسب
 فان يكن ثم لزيد حدة أمراً أب له سوتها حفصة
 فيقسمان سدس الحداث بينهما اذا علي الجاهات
 لحفصة بالجهتين ثلثاه وثلثه لامر حدة لا سواة
 يمدحها ابن حنبل والمغان والشافعي عند يقسمان
 لكل حدة نصف سدس اثبتا ومالك ورثه لحفصة

وصورة

وصورة الثلاث ان ينكح من تله بنت خالة له اذن
 فمن ولد بينهما حفصة له من الثلاث ايضاً حدة
 أمراً أمراً الامر ثمراً لامر أمراً أمراً لا لامر
 اما لامر لا بي أب النسب والاخر اما لا بي أب الأب
 فهذه تسقط عند أحمد وتثبت حفصة بسدس ما
 ومذهب الحنابلة في حنيفة ثلاث ارباع السدس لحفصة
 ولا مذهب الأب عن ميات ربع وهذا القسم علي الجاهات
 ومولها عند الامام مالك اذا رث أمراً الحد غير سالك
 والشافعي يجعله نصفين بينهما قسمًا علي الزايتين
 وصورت ايضاً بان ابن لها روح بنت عمه احبها
 فما تله فأمراً أب لآ به روح بنت عمه احبها
 فان تكن أمراً أمراً تساوها وامراً أمراً له اذا تنبه
 في مذهب المغان وابن حنبل تاخذ ثلثه وثلثاه لها
 ومالك والشافعي قسمًا قسمًا علي عد الجاهات فاجعل
 سدس ثرائه علي ذاتيهما

١٠٠

بني عبد الله

بَابُ النِّعْصِيبِ

وَعَصِيبُ بِنْتِهَا ذُو الْوَالِدَيْنِ وَذُو كَوْرَةِ السَّبْتِ قَدْ خَلَا
 مِنْ بَيْنَتِي لِلْمَيْتِ بِالْأَمِّ فَقَطْ فَإِنْ نَزِمَ عَدَاةً قَدْ انْصَبَ
 فَابْنُ بِنْتِهَا وَابْنُهَا وَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا
 فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا
 عَمِّي أَبٌ مِنْ بَعْدِ فَابْنِهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا فَابْنُهَا
 وَعِنْدَ نَقْدِ الْكُلِّ وَتَبَّ ذَا الْوَالِدَيْنِ فَعَصِيبًا بِالنَّفْسِ حَتَّى يَنْوَلَا
 وَحَكْمَ عَصِيبِ بِنْتِهَا أَنْفَرْدَ حَوْزِ جَمِيعِ الْمَالِ حَتَّى يَمُوتَ
 وَمَعَ رَبِّ الْفَرَضِ اخْذًا لِلْبَاءِ كَذَا سَفُوطُهُ بِالْأَسْتِغْرَاقِ
 الْأَسْتِغْرَاقُ كَانَتْ فِي الْمَشْرُوكَةِ مَبَارَكٌ ثَلَاثًا عِنْدَ مَنْ قَدْ شَرَكَهُ
 فَقَدْ مَرَّ الْفَرَضُ عَلَى النِّعْصِيبِ وَقَدْ مَرَّ الْآخِرُ بِالْأَسْتِغْرَاقِ
 وَوَارِثٌ بِالْفَرَضِ وَحْدَهُ خَمْسَةٌ زَوْجَانِ أُمٌّ وَلَدُهَا وَحْدَةٌ
 وَمَنْ يَنْعَصِيبُ فَيُسَبِّغُهُ مَيِّمًا ابْنُ فَابْنِهِ وَإِنْ عَنَهُ تَرْكٌ
 أَخٌ لغيرِ الْأُمِّ فَابْنُهُ فَعَمُّ فَابْنُهُ كَذَا وَذُو الْوَالِدَيْنِ حَتَّى
 وَابْنَانِ جَمِيعَانِ مَا قَدْ ذَكَرْنَا الْأَبَ ثُمَّ الْحَدَّ بَعْدَ قُرْبَى

وَأَرْبَعُ

وَأَرْبَعُ كُلُّهَا لَدَيْنِ يَصْنَعُ بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنِ وَاحْتِلَامٍ
 وَجِهَتَا نِعْصِيبٍ يَخْصُرُ نَوْحَهُ فِي ابْنِ ابْنِ عَمٍّ مَوَاضِعًا وَلَدُ
 فَارِثُهُ إِذَا ذَاكَ بِالْبَنُوَّةِ مَقْدَمٌ عَلَى بَنِي الْعُمُومَةِ
 وَارِثٌ ذِي عَصُوبَةٍ مِنَ النَّسَبِ مَقْدَمٌ عَلَى عَصُوبَةِ النَّسَبِ
 فَابْنُ وَبِنْتُ مَلِكَا أَبَاهُمَا وَعَتَقُ الْأَبُ بِهِ عَلَيْهِمَا
 ثُمَّ اسْتَبْرَى عَبْدًا وَقَدْ اعْتَقَهُ وَمَنْ بَعْدَ نَوْتٍ مِنْ اعْتِقِهِ
 عَنْ ابْنٍ مِنْ اعْتِقِهِ وَبِنْتِهِ فَارِثُهُ لِلْأَبْنِ دُونَ أَخِيهِ
 وَقَدْ غُلِطَ فِيهَا مِنَ الْقَضَاءِ تَاءٌ كَمَا قَدْ جَاءَ عَنْ ثِقَاتٍ
 وَجِهَتَا فَرَضٍ وَنِعْصِيبٍ مَعًا وَرَّثَ بِكُلِّ يَنْهَاهَا أَنْ وَقَعَا
 مِثْلُ ابْنِ عَمٍّ مَوْزُوحٍ أَوْ أَخٍ مِنْ أُمٍّ أَوْ زَوْجٍ بَعْتَقَ يَرْجُحُ
 أَوْ زَوْجَةً مَعْتَقَةً كَذَا يَعْدُ بَاءٌ ذُو الْفَرَضِ لَا ابْنَ وَحْدَةٍ
 أَنْ اعْتَقَا فَالْحَكْمُ فِيهِمَا عَطْلٌ إِذَا حَكَمَ نِعْصِيبًا لَوْلَا قَدْ بَطَلَ
 فَإِنْ مَاتَ هُنْدٌ عَنْ ابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ أَوْ ابْنٌ أَوْ مَرْ
 فَتَنْصَفُ مَالُهَا لِدَيِّ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ سُدُسُهُ يُعْطَى لِدَيِّ الْأُخُوَّةِ
 وَمَا بَقِيَ مِنْ بَعْدِ فَاقْسَمَهُ عَلَى كُلِّ يَمَا يَبِي نَسَبِ تَاءٌ صَلَا

فَالْحَكْمُ فِيهِمَا عَطْلٌ إِذَا حَكَمَ نِعْصِيبًا لَوْلَا قَدْ بَطَلَ

وَفِي الْوَلَاةِ مَالَهُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمَسْئُولِ لَا بَنَ امْرَأَةً
 وَرَجَحَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْأُمِّ الشَّافِعِي هُنَا عَلَى ابْنِ الْعَمِّ
 وَجِهَتَا الْقَرَضِ قَدْ يَكُونُ فِي وَطْئِ شَبَهَةِ عِبَا عَلِيًّا
 وَيُتِمُّ نِكَاحَ الْمَجُوسِ الْعَصِيقَةِ بِوَطْئِهِمْ تَحَارُمًا مُحَقَّقَةً
 فَإِنْ مَجُوسِي وَخَوَهُ اسْلَمَا أَوْ جَانَا يَطْلُبُ حَكْمُ الْأَرَامِ
 فَبِالْقَرَابَةِ بَيْنَ أَرْثَةِ عَدَا عِنْدَ ابْنِي حَسَنِيَّةٍ وَاحِدًا
 وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِي قَالَ وَرَقَّ بِأَقْوَى الْجِهَتَيْنِ خَالَهُ
 وَالْأَقْوَى تَدْرِي أَنْ تَكُنْ أَحَدَهُمَا حَاجِبَةً لِأَخْرَ فِيمَا عُلِمَا
 أَوْ كَوْنُهَا أَقْلٌ حَجَبَ مِنْهَا أَوْ لَا أَحَدٌ فِي الْأَرثِ يَحْجِبُهَا
 فَإِنْ تَكُنْ قَوِيَّةً مَحْجُوبَةً وَرَثَتْ بِالضَّعِيفَةِ الْمَغْلُوبَةِ
 كَانَ أَتَى شَخْصٌ مَجُوسِي أُمِّهِ أَوْلَدَهَا بِنْتًا وَزَادَ ظُلْمَهُ
 فَإِنْ مَيَّتَ عَنْهَا فَبِالْبَنْتِيَّةِ إِذَا يَكُونُ الْأَرثُ لَا الْاُخْتِيَّةَ
 أَوْ أَنْ يَطْلُبَ بِنْتًا لَهُ فَوَلَدَتْ بِنْتًا لَهُ ثُمَّ يَطْلُبُ مَنْ وَلَدَتْ
 أَوْلَدَهَا بِنْتًا فَكُلُّ اخْتِابٍ فَإِنْ مَيَّتَ مِنْ بَعْدِ وَطْئِ ثَمَّ ابْنٍ
 صُغْرِي عَنْ الْعُلْيَا فَجَدَّةٌ وَخَتَّابٌ فَجَدَّةٌ فِي الْأَقْلِ حَجَبٌ

وَأَنْ تَمَيَّتَ بَعْدَ أَبِي وَالْعُلْيَا صُغْرِي عَنْ الْوَسْطِيِّ فَمَا قَدَّوْيًا
 أَمَّا إِذَنْ لَكُونَهَا لَا تَحْجِبُ بِحَالِ حُرْمَانَا لَهَا فَيَحْجِبُ
 وَأَنْ تَمَيَّتَ بَعْدَ ابْنَيْهَا عَنْهُمَا وَرَثَتْ وَطْئِي بِالْأُمِّ مَوْتِهَا
 وَالْعُلْيَا بِالْاُخْتِيَّةِ الضَّعِيفَةِ لِحُجْبِهَا بِالْأَمْرِ عَنْ جَدَّةٍ
 وَالْوَلَدُ الْمُنْفِي بِاللِّعَانِ وَمِثْلُهُ وَلَدَ ابْنِي مِنْ زَانٍ
 فَاحِدٌ بَعْدَ الذَّكُورِ الْعَصِيقَةِ يَجْعَلُ لَهُ عَاصِبٌ أَمْرَ عَصِيقَةٍ
 فَإِنْ مَيَّتَ عَنْ أُمِّهِ وَخَالَ فَالْثَلَاثُ ثُمَّ مَا بَقِيَ لِلْخَالِ

بَابُ الْعَصِيقَةِ بِالْغَيْرِ

وَبِنْتُ صُلْبٍ عَصِيبَتْ بِالْإِبْنِ كَذَاكَ بِنْتُ الْإِبْنِ بِابْنِ الْإِبْنِ
 أَعْنِي مَسَاوِيًا أَخَا أَوْ ابْنَ عَمٍّ أَوْ نَارَ لَهَا عَنْهَا إِذَا التَّلَاتَانِ ثُمَّ
 كَابِنُ الْإِبْنِ لَا بَنَ بَنَ الْإِبْنِ وَاخْتَهُ مَعَ بِنْتِ عَمٍّ قَدْ فَنِيَ عَمُّ
 وَتَمَّ بِنْتُ مَلِيَّتٍ حَارَتْهَا ثَلَاثِي تَرَاهُ بِذَاكَ فَارْتَا
 وَبِنْتُ ابْنِهِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ الْإِبْنِ وَبِنْتُ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ تَسْتَكُنُّ
 يُعَصَّبُ بِجَمِيعِ هَذَا الذَّكَرِ فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ لَهْنٍ بِحَيْرٍ
 فَعَصَبَ اخْتًا بِنْتُ عَمِّهِ لَهَا وَلِلْأَبِ وَحَدَّ عَمَّتَهُ

وَعَصَبَةُ الشَّقِيقَةِ الشَّقِيقِ وَالْحَدُّ عِنْدَ فَقْدِهِ حَقِيقٌ
وَالْإِخْتِارُ مِنْ أَبٍ أَخٍ مَا قَالَهُمَا وَالْحَدُّ أَيْضًا لَا تَنْتَقِاخُ لَهَا
وَحُكْمُهُ كَعَصَبٍ بِالنَّفْسِ فِي اخْتِارٍ مَا يَبْقَى وَاسْتِطَاعَتِ
الْإِخْتِارِ مَبْنِيَّةٌ فِي الَّتِي تَقْرَى أَكْثَرُ فِي قَلْبٍ لِفَرْضٍ قَدْ عَلَا
وَاقْلِبْهُمَا بَعْدَ إِلَى النِّصَبِ لِلْحَدِّ مِثْلَاهَا مِنْ النِّصَبِ

بَابُ الْعَصَبَةِ مَعَ الْغَيْرِ

وَالْإِخْتِارُ قَاعِلٌ لَا لَامَ عَصَبِهِ مَعَ بِنْتِ صُلْبٍ مَا بَقِيَ مِنْ نَفْسِهِ
كَذَاكَ مَعَ ابْنَتِ ابْنِ مَا نَزَلَ فَبَعْدَ فَرْضِ حَظِّهَا مَا قَدْ فَضَلَ
وَحَيْثُ صَارَتْ الشَّقِيقَةُ عَصَبَةً مَعَ بِنْتِ ابْنَتِ ابْنِ مَصْحَبِهِ
أَوْ مِمَّا فَكَالشَّقِيقَةُ تَحْجِبُ كُلَّ الَّذِي لَهُ الشَّقِيقُ بِحِجْبِ
وَمِثْلَهُمَا فِي الْحِجْبِ إِنْ لَمْ يَلِدْ تَحْجِبُ مِنْ لَدُنْهَا وَهَذَا حِجْبُ

بَابُ الْحِجْبِ

الْحِجْبُ مَنَعٌ مَنْ يَقُمُ بِهِ سَبَبٌ مِنْ أَرْتِهِ أَوْ يَعْصُرُ مَالَهُ وَحَبًّا
فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ حِجْبُ حُرَّانٍ وَأَوْفَرُ الْحَظِّينِ حِجْبُ تَقْصَانٍ
وَذَا يَكُونُ بِاتِّتْقَالِ فَرْضٍ لِمِثْلِهِ أَوْ عَاصِبٍ لِلْفَرْضِ

أَوْ

أَوْ عَكْسَهُ أَوْ بِاشْتِرَاكِ فِيهَا أَوْ مِنْ عَصَوِيَّةٍ لِمِثْلِهَا أَعْلَمًا
أَوْ تَبَرَّاحٍ لِعَوْلٍ ظَهَرَ أَوْ تَبَرَّاحٍ لِعَوْلٍ ظَهَرَ
كَأَحَدٍ لِدَوْحَيْنِ إِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَعٌ لَمْ يَبْقَ وَارِثٌ قَدْ مَنَعَهُ
أَوْ كَأَبٍ وَحَدٍّ فَرَعًا صَحْبًا مِنْ الذَّكُورِ أَوْ كَفَرَعٍ اصْطَحَبَا
مِنْ الذَّكُورِ بِالْأَنَاقِ أَوْ جَمْعٍ فِي فَرْضِهِ تَشْرِكُ بِذَا الْحَكْمِ
مِنْ النِّبَاتِ أَوْ نَبَاتِ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتُ وَإِخْوَةُ أُمَّرْتَكُنْ
أَوْ جَمْعٌ مِنْ سَارِكٍ تَغْصِيَانِ كَابْنٍ مَعَ ابْنٍ وَاحِدًا وَكَثْرًا
أَوْ اخْتِارَ مَعَ بِنْتِ ابْنَتِ ابْنٍ أَوْ صَحْبَتِ أَخِي مَسَاوِيًا عُنِي
أَوْ كَالشَّقِيقَتَيْنِ إِنْ قَدْ ضَمَّتَا لِلزَّوْجِ وَالْأَمْرَ تَمَامَهَا إِنْ
وَحِجْبُ ابْنِ كُلِّ ابْنِ ابْنٍ كَمَا بِحِجْبِ الْآبِ كُلِّ حَدٍّ قَدْ سَمَا
وَاحِجِبُ الْإِبْنِ وَابْنُهُ وَالْآبِ أَخَاوَ اخْتِارَ مِنْ وَلَا أَوْ تَنْسَبُ
وَوَلَدًا مَرَّادًا فِي الْحِجْبِ بِحَدِّ وَابْنَتُهُ ثُمَّ ابْنَتُ ابْنِ تَعَدُّ
وَبِالشَّقِيقِ وَلَدُ عُلَّةٍ حِجْبُ وَابْنَتُهُ ابْنِ ابْنٍ لِعُلَّةٍ تَنْسَبُ
وَإِنْ الشَّقِيقُ الْحِجْبُ بِأَخِ الْآبِ وَالْعَمُّ وَابْنُهُ بِكُلِّ الْحِجْبِ
وَحُكْمُهُمْ كَأَخَوَةٍ فَيَسْبِقُ كَذَا يَتَوَهَّمُ عَلَى مِثْلِ الشَّقِيقِ

ومن يوصف قد حجب لا يحجب لغيره عن الذي يستوجب
 فان ميت عن ابنه الرقيق وزوجة وعن اخ شقيق
 فربع الارث لها والباقي الى شقيقة بالانتقال
 ومن عن ارثه حجب بشخص يحجب غيره بنوع النقص
 كالام مع اب له واخوة يحجب بهم لستدس من تركه
 ويحجب امر كل حدة بدت من نحوها او من اب وان علة
 وساقط الثلث واستغرق بعد محجوبا بالانتقال

المسألة المشتركة

ان يجتمع مع الشقيق اولاد ام والزوج ايضا ثم حدة او ام
 فاستقط الشقيق عند احدها ووافق العمان فواعندا
 بما قطعاه اولادها عمن جريا على الاصل الذي قد شر
 ومالك والشافعي في القسم قد شر كاه مع ولد الامر
 الحكمة الثاني لدا الترافع ودا اجتمعا دسه لا تمنع
 فان تكن اخت فافوق لاب فرفضها او فرضها فافيه حيا
 ويقتصر عن الشقيق ذهلا اعال اخت لاب وما علا

برعمه

برعمه ان الشقيق قد حجب او انه لاحوة الام نسب
 وان بك الشقيق فيها ظهرا خنثي فني باب له قد ذكرا
 ومالك لو صحب الجد لهم حاز الذي تخوزه اولاد لام
 ومنع الشقيق للميراث فيه وهذه شبه التي تغزي اليه
 هذا لان الجد فيها يحجب كل الذي بامه ينسب
 فان يكن مكانه اخ لاب يجوز جد ما الولد ام وحب
 لانه في حبه نسبيا فتلت المال له قد صحبا
 وهذه لمالك قد نسبت وما الكية لديم سمارت

باب الجد والاخوة

والحدة مثل الاب عند النعمان فيحجب الاحوة محج حرمات
 وكاخ عند الامية الثلاث مشارك لهم ذكور واناث
 الا التي قد نسبت لمالك وسببها فليس بالمشارك
 لقياس الاحوة حدة ان عدم ذو الفرض ان مثله قدر الميم
 ودال في خمس كجد مع اخ او اختا ومما او اختين ربح
 او صحبا لجد لا خوات ثلاث وان تكن مثليه قل تلك التران

ومن يوصف

راختا او اختا او اختين

بالفرض او بالقسم والمعتبر
 وذلك في ثلاثة كاخوين
 وان يكونوا فوق مثليه اعتبر
 ومعه لا حظ من مقاسمه
 او سدس ما حظه من الترات
 كالجدة مع شقيقة وزوجة
 ومع ثلاث اخوة وزوجة
 او هم وبنيت معهم يكون له
 ويستوي للجد ايضا حالان
 او كان مع اخ وبنيت ابن
 وتستوي التلاق في زوج وحيد
 والسدس فرضا اذا ما فضل
 امثلة جد وبنيتان وادمر
 وتسقط الاخوة طرا لا
 وعد ولد الاب ولد الابوين
 ان وجد الجد مسارا كالذين

وكان

وكان حظه اذا كان ذكر
 وحظ ما زاد علي اخن واحدة
 وفضل النصف لولد العلة
 وهي شقيقة وحيد النسب
 او معهما ثلاث اخوات وامر
 وسيم بالحد فاحدا يصحب
 فاعط اما ثلثا ولهما
 وفرضوا الي الهمية الثلاث
 وسدسا للجد في زوج ولم
 وقسموا فرضيهما على ثلاث
 ولقيت هذي بالاكدرية
 ومذهب المغان سدس التركة
 فان تلك الاخت التي تقدمت
 وان يكن لها شقيق قد فقد
 فانظر لها في باب منفق وجند

باب حساب الفرائض

في الفرائض
 في الفرائض
 في الفرائض

في الفرائض
 في الفرائض
 في الفرائض

حسابها التاصيل والتصحيح
 ان الاصول تسعة فاثنتان
 والسبعة الباقية الاصول
 واربع فروضها لم تغل
 وحده زيادة السهام
 فالنصف والنصفان من اثنين
 او مجمين من ثلاث اثبت
 او مع نصف او ثلث الباقي
 والتمز وحده فمن ثمانية
 فهذه الاربعة الاصول
 والستة مفردا او السدسان
 نصف سدس او سدس ثلث
 وهذا الكم في احدي الغراوين
 او نصف مع ثلث لست ان تضم
 وسميت مسألة الالزام
 لاعلمه المشهور والصحيح
 منها بابا بالحد يوحداث
 ثلاثة فروضها تعول
 والعول عن ساحتها بمغل
 ويلزم النقص عن التمام
 والثلث والثلثان مفردين
 والربيع وحده فمن اربعة
 احدي لغراوين تغري فاعرف
 او صحب النصف له علانية
 يدخلها التقص ولا تغول
 ستة اسهم كذا ان يقرن
 او نصف مع ثلث لباقي من ثلث
 او ان يكن نصف مع الثلثين
 كزوج مع امر واخيتين لامر
 ناقصة لمذهب الهام

فستة وضعفها والضعف
 وعولها ياتي علي التوازي
 زوج واختان مما الغير امر
 لواحد من ولدها او اكثر
 فغاية العول بها العشر
 والربيع مع ثلث من بني غير
 وعولها وترا السبعة عشر
 مجديتين وثلاث زوجات
 للام ثم ضعفها لغيرها
 ولقبت امر الفروع واشيع
 وان يكن متروكة سبع عشر
 بنسبة لما شريح حكما
 في زوجة للميت وابنتين امر
 لاجلها قد لقبت بالساكبة
 قالت له ان شريحا ظلما
 لضعفها بالعول قد تنصف
 بالونز والسفع بذا المبال
 او هم مع الامرا والكل تضم
 ولقبت امر الفروع لامر
 ولم تزد بعد علي ذا القدر
 او مع سدس لا تقاق ظمرا
 وهذا امر الامرا مل شمر
 صحن ربعا له من اخوات
 وذا تمام عولها وخبرها
 امر الامرا مل لا نوته الجميع
 من الدنا فير في الصغري اشتر
 فيها اخت ميت ما ظلمها
 واثني عشر اخا واخت لا امر
 لكونها انت عليا باكية
 لم بعدل القسمة حين حكما

ابقي اخي من ذهب ست مائة فخصني بواحد دون الفية
 قال لها لعله قد هلكا عن زوجة وامه وتركها
 بنين مع اثني عشر من اخوة وانت اخنة تمام العدة
 قالت نعم فقال ذاك الحقك تأتي لنا بغير حق تشتكي
 وتظهرين في شرح الشكوي وتكتمين عندك القوي
 والستدس والتمن بما يقينا من اربع يتبعها عشر ونا
 اجمع الثمن مع الثلثين او صحبا لثلثين والستين
 وعولها بالثمن جاء عن علي في منبرية لقوله الخالي
 في ابوتن وابنتين جمعا مع زوجة قد صار ثمن تسعا
 والكسرا اما ان يقع علي فريق او ان يقع علي فريقين جفت
 او ثلثات باتفاق يقع او اربع وما عليه اجمعوا
 اذا مالك علي لثلاث اقتضرا اذارث حداث ثلاث لا يرا
 وغيره يري انكسارا فيه ولا يزيد كلهم عليه
 كزوجة وتسعة اعمار او مع بنات سبعة تمام
 او اجميع لكن الزوجة قد ضمت الي ثلاث زوجان بعد

وان

وان تزودهم خمس حبات يدين فهي التي بالامتحان لقيت

باب المناسخات

النسخ ان يموت مبيت ولم يقسم ثرائه لو ارثيه ثم
 حتى يموت واحدا واكثر من وارثيه حده فذخروا
 وجعلوا العمل المناسخة طرقات ثلاثا وكل راسخة
 فان تكن ورثات من بعد اول ورثات اول الحكم الاول
 فافرض بان من يموت بعد كثير موجود فلا يعد
 كمالك عن عشرة بنين تقابوا موتا الي اثنين
 وذلك الفرض وترك العمل يدعي بالاختصار للمسايل
 ثانية ان لا تترك ورثات من قدمات بعد من خلافة كمن
 مات عن اخوة وكل عن بنيه فارت كل واحد لو ارثيه
 فاجعل لهم مسايل لا تغدوت وبينها انظر كوكوس كسرت
 سهام اصلها وما قد حصلا يضرب في الاصل ويقسم ما عا
 بضر سهم من له غذا في جز سهامها وقسم ما بدا
 ايضا علي مسئلته بحسبها والخارج اضرب في سهام من با

10

بجاء

وَمِنْ تَدْعِي اخْتِصَارَ الْعَمَلِ دُونَ سَائِلٍ فَلَا تَقْطُوعَ
 ثَالِثَهُ فَمَا عَدَاهُ هَذَيْنِ اِنْ رَمَتْهَا وَاضْحَةُ التَّبَيُّينِ
 فَاجْعَلْ لِمَنْ يَمُوتُ قَبْلَ سَلَةِ ثَلَاثَانَ مِثْلَهَا مَكْمَلَةً
 وَاقْسِمْ سَهَامَهُ مِنَ الْاُولَى عَلَى مَسْئَلَةٍ لَهُ فَإِنْ قَسَمَ جَلَا
 كَفَيْتَ عَنْ جَامِعَةٍ بِالسَّابِقَةِ وَإِنْ بَكَى بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ
 فَاصْرِبْ جَمِيعَ وَقْفِهَا فِي السَّابِقَةِ وَمَا بَدَا جَامِعَةٌ بِمُحَقَّقَةٍ
 وَإِنْ تَبَايَنَّا فِى كُلِّ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ الْاُولَى اصْرِبْ كَذَلِكَ الْاُولَى
 وَمَنْ لَهُ سِتْيٌ مِنَ الْاُولَى ضَرْبٌ فِي وَقْفِ الْاُخْرَى وَجَمِيعُهَا
 وَمَنْ مِنَ الْاُخْرَى فِي وَقْفِ ظَاهِرٍ لِاسْتِثْنَاءِ الثَّانِي وَالْكُلِّ اسْتَقَرَّ
 كَمَيِّتٌ عَنْ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ثُمَّ مَوْتُ بَعْدَ أَحَدِي الْبَنَيْنِ
 عَنْ مَنْ بَقِيَ قَبْلَ انْقِسَامِ مَا تَرَكَ فَيُخْتَلَفُ حَكْمُ سَابِقٍ هَكَذَا
 فَهِيَ الَّتِي تَقْرَى إِلَى الْهَامُوسِ أَجَابَهُ بِحَبِي عَلَى التَّعْيِينِ
 فَإِنْ بَكَى ابْنٌ وَمَاتَتْ بِنْتُ عَنْ مَنْ ذَكَرْنَاهُ تَكُونُ الْاُخْتُ
 أَمَّا شَقِيْقَةٌ وَأَمَّا اخْتَالَامٌ فَإِنْ تَكَرَّرَ لِلْاُمِّ فَالْقِسْمُ يَمُوتُ
 وَإِنْ تَكَرَّرَ شَقِيْقَةُ الْمَفَارِقَةِ كَانَتْ مِثْلَ صُورَةِ الْمَوَافَقَةِ

وَأَنْ

وَأَنْ تَمُوتَ عَظَمٌ وَزَوْجٌ يَكُنْ مِثْلَهَا الصُّورَةُ التَّبَايُنِ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَاتَ قَبْلَ ذِكْرٍ وَمَاتَتْ الْبِنْتُ فَوْقَ ظَاهِرٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدِمَاتُ بَعْدَ الْبِنْتِ الْأُمُّ عَنْ مَنْ قَدِمَتْ وَأُخْتُ
 كَانَتْ مِثْلَ قِسْمَةِ اسْمِهِمْ عَلَى مَسْئَلَةِ الثَّانِي الَّذِي لَهُ تَلَا
 وَأَنْ تَمُوتَ الْاُخْرَى إِذَا عَنِ ابْنٍ وَجَدَهَا فَلْتَبَايُنِ عَنِّي

فَابُ الرَّدِّ

الرَّدُّ نَقْصٌ مِنْ سَهَامِ الْمَسْئَلَةِ زِيَادَةٌ فِي الْأَنْصِبِ بِمَعَادِلِهِ
 قَالَ بِهِ الْعُثْمَانُ ذُو الْقُرَى السَّيِّدُ وَاحِدٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَدِيثِ
 فَإِنْ يَكُنْ ذُو الْفَرَضِ شَخْصًا وَاحِدًا حَازَ الثَّرَاثَ قَرَضَهُ وَالزَّوْجَاتُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ قَسَمَ عَلَى الدُّوَسِّ مَا لِلْمَيِّتِ عِلْمٌ
 وَإِنْ تَكَ الْفُرُوضُ قَدْ تَعَدَّدَتْ قَطَعَتْهَا مِنْ سِتَّةٍ تَأَصَّلَتْ
 الْأَعْلَى الزَّوْجَيْنِ فَالرَّدُّ اسْتِغْنَاءٌ فَيَسْتَقْلَانِ بِفَرْضٍ يُقْتَضِعُ
 مِنْ مَخْرَجٍ لَهُ وَمَا بَقِيَ انْقِسَامًا إِذَنْ عَلَى سَهَامِ رَدِّ عِلْمًا
 أَنْ صَحَّ قِسْمُهُ فَمَخْرَجٌ عِلْمٌ مَوَالِدِي عَلَى الْجَمِيعِ يَنْقَسِمُ
 وَإِنْ تَبَايَنَ السَّهَامُ مَا بَقِيَ صَرْفُهَا فِي مَخْرَجٍ تَمَارَتْ فِي

بضرب حظ من له من رد
ومن له من يخرج سهم من
وان تشافرد على المسئلة
ثم ابسط الصحيح مع كسر حصل
وان عملت بطريق الجابر
سواء منه فرض ذي الزوجية
عادل به مسئلة للرد
يجرح قدر السبي بالسوية
ثم ابسط الخارج من كسر حصل
وبطريق النسبة الموصلة
فالق بسطا من مقام جعل
وثانيا مقامه وثالثا
وسطح الوسطين واقسم
وحساب الخطيين فاثبت
بكفة والق منه البسطا
فما بقي من يخرج معد
في الرد ثم ما بدا به اجب
ما فوق كسر منها للزوجية
من جبر كسر كان يبتقي الحلل
فالتركة افرضها في القدر
اطرح وما تبقى في الحقيقة
واقسم عليه ما بها من عد
مسئلة الوارث والزوجية
واعط كل حظ مما انفصل
اعني بها الاربعة المنفصلة
وما بقي منه اجعله اول
مسئلة الرد لمن توارثا
علي اول يخرج مال جهلا
نقام كسر كان للزوجية
وقابلن بالباقي ما قد حظ

هذا هو
الرد

فوتق

فوتق فتبة وذلك المسئلة
فان يساوه فما اثبتته
وان ينقص كان اوزيادة
وافعله كذا او يتم عملة
امثلة امر له تخوور
او واحد من ولدا او حدة
لبنت صلب ولبنت ابن
والاخوات مطلقا وابنائهم
فاجعلهم كعاصب فيما حوي
وحدة مع ولدا امر واحد
وولدا امر ان بها اقترنا
والبنت مع امر من اربعة
غاية رد ثم كل يقتطع
ثم اعط سهم كل من نفردا
اقسم علي رؤسهم بعدها
فينقص او يساوا ويفضل له
بكفة جواب ما اردته
ضع عددا في الكفة الثانية
يجرح ما يجمعه والمسئلة
جميع ماله به تقوور
او اخت لهما وهذا يثبت
ثم البنات وبنات الابن
وهكذا الجدات بالارت ثم
واقسم عليهم بحكم الاستوا
اثنان اصلها بغير وايد
فاصلها ثلاثة قد ركننا
وبنت ابن معهما من خمسة
من ستة لا غير كذا وقع
له وسهم كل من تعددا
ان ينقسم والا صح رد

ع

أَمْزُ وَلَدًا وَزَوْجَةً قَسَمَ عَلَى الرُّوسِ بَاقٍ مَخْرَجٌ عِلْمٌ
فِيكَتَنِي بِمَخْرَجٍ وَإِنْ وَجَدَ مَعَ زَوْجَةٍ حَيَّةٍ وَوَلَدًا مَخْرَجٌ
تَبَايُنًا لِمَا بَقِيَ وَالْمَسْئَلَةُ فَاضْرِبْهَا فِي الْمَخْرَجِ وَاقْسِمِ حَاصِلَهُ
بِضَرْبِ سَهْمِ زَوْجَةٍ فِي اثْنَيْنِ وَسَهْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ
إِصْرِهِ فِيمَا قَدْ بَقِيَ مِنْ مَخْرَجٍ لَهُ ثَلَاثٌ مِنْ ثَمَانٍ مَخْرَجٌ
بَنَتْ وَبَنَتْ ابْنٌ وَزَوْجٌ قَرَأَ فَاصْلُ رَدٍّ كَانَ سِتَّةَ عَشْرًا
يُضْرَبُ سَهْمُ الزَّوْجِ فِي الْارْبَعَةِ مَسْئَلَةُ لِلرَّدِّ فِي الْحَقِيقَةِ
وَأَسْهُمُ الْبَنَاتِ الثَّلَاثُ تُضْرَبُ فِي بَاقٍ مَخْرَجٌ فَتُسَعَّفَاتُ صَحْبٌ
وَأُضْرَبُ لَمْ سَهْمُهَا فِيمَا بَقِيَ مَخْرَجٌ لَهَا ثَلَاثَةٌ فَوْقَ
أَوْ مَعَ تَيْنِ زَوْجَةٍ فَعَدَلَتْ أَوْ مَعَهُمْ أَمْ مِنْ وَجِبَ
وَلَمْ يَقَعِ تَوَافُقٌ لِمَا بَقِيَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاصِلُ رَدِّ فَوْقَ
بَابُ تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَحْزَامِ
كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ ذَا فَرْصٍ وَلَا عَصُوبَةٍ مِمَّنْ تَوَلَّى أَوَّلًا
وَمِنْ عَلَى مَا كَثُرَ وَاحِدٌ عَشْرٌ رَجَعَتْ لَهُ رُبْعٌ مِنْ اخْتِبَرِ
مَنْ يَنْتَهِي لِلْمَيِّتِ أَوَّلُهُ نَبِيٌّ أَوْ يَنْتَهِي لِابْنِ بَوْتِهِ فَاعْلَمْ

أَوْ يَنْتَهِي لِلْحَيِّ وَالْحَيَّةِ فَإِنْ تَرْمِيَانِ تِلْكَ الْعَدَّةُ
وُلَدَ بَنَاتٍ وَلَدَ بَنَاتٍ أَنْزَلَ أَحَدًا فَسَاقَطَ وَجَدَانِ كَذَا
أَبَ لَامٍ ثُمَّ وَلَدَ الْإِخْوَانُ وَبَنَتْ كُلُّ أَخٍ وَأَطْلَقَ الْجَاهَانِ
وَأَبْنَاهُ لِلْأَمِّ فَاعْلَمْ لَهَا كَذَا بَنَتْ كُلُّ عَمٍّ فَقَدْ لَهَا
وَكُلُّ الْأَخْوَالِ وَكُلُّ خَالَةٍ ثُمَّ الَّذِي أَذَى بِهِمْ خَتَامُهَا
فَدَا جَمَلَتْ وَفَصَلَتْ اقْسَامُهَا تَوْرِيثُهُمْ جَاءَ عَنِ النِّعَمَانِ
وَاحِدٌ وَالسَّافِغِي الثَّانِي وَهُوَ إِلَى مَذَاهِبِ مُنْتَسِمٍ
تَرْتِيلًا وَقَرَابَةً أَوْ رَحِمُ وَهَجْرٌ وَأَمْدُ هَبْ أَهْلَ الرَّحِمِ
تَوْرِيثُ كُلِّ ذِي رَحِمٍ وَعَمٍّ وَوَرِثَ النِّعَمَانُ بِالْقَرَابَةِ
فَقَدَّمَ الْأَقْرَبَ لَا غَرَابَةَ وَأَحَدٌ وَالسَّافِغِي أَسَسَا
عِنْدَاجَتِمْعَتِهِمْ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ يَظْهَرُ
بِوَارِثِ مَقَامِهِ وَنَزَرًا لَمْ يَتَرَلَا نِ كُلِّ مَنْ قَدْ أَذَى
كَالْأَمِّ أَيْضًا ثُمَّ أَعْمَامًا لَمْ خَالًا وَخَالَاتٌ وَحَدَّ الْمَيِّتِ لَمْ
وَحَظُّ كُلِّ أُعْطِيَ مِنْ نَزَلٍ وَعَمَّةٌ كَالْأَبِ فِيمَا نَزَلَا

جميعه ان كان شخصا واحداً وافتم علي الجميع ان تعددا
 فعند احمد يكون للذكر نصيب انثى ولفضل ما اعتبر
 وجعل النعمان ثم الشافعي لذكر كالا نثيين فاسمع
 الا باولاد لولد الا امر انشاهم كذكر في القسم
 مع انه لو مات عظم جعلاً لذكر كانشيين عاد لا
 وان تكن جماعة قد أدلت بمثلهم من وارث لميت
 قدر حياة من هم يدلوناً واعط نصيب وارث يقينا
 لمن يد ادلي وان بعض محب بغيره فاحكم بحب المنح
 وحوزه نصيب ذا القريب بالفرض والرد او النصيب
 وسابق لوارث يقدر وغيره يمنع ثم يحرم
 وفي استواء السبق فاجعل مثباً كانه قد مات عظم مثباً
 نصيب كل وارث للمدل به مقدراً بعد موته انثيه
 الا باحوال وخالات لام اجتمعاً معاً وقد روت لام
 كان الترات حين ذامساويا مع ان خاله ضعف حالة حوا
 عند الامام الشافعي كما وضع في ارجح القولين عنه واربح

ثم حيات رحم ثلاثه ثبوت ابوة امومة
 ففي اتحاد جهة يقدر قريبتها ثم البعيد يحرم
 وفي اختلافها يترك البعيد حتى يصل لوارث فيستفيد
 كابن ابن خالة وابن خال فالمال كله لابن الخال
 او ابن خالة وبنت عم فترهما كعمه مع امر
 فابن خالة لثلاثه يجوز وبنت عمه بثلاثه تفوز
 ذاعند احمد وعند الشافعي بقدر الاقرب مطلقاً فع
 فيعط بنت العم ما قد تركا وسقط ابن خالة وترك
 وورثوا في رحم بالجهتين لو احد يكون ذاقرا بنتين
 كابن عمه مو ابن خال فيهما ورثة كل المالك
 للزوج والروحة مع ذي الرحم فرض بلا محب ولا عول ثم
 وما بقي فلذوي الارحام يجعل بعد الفرض كالتمام
 كينت اخ مع بنت بنت لهما با في تراته عليهما اقسما
 من بعد فرض كان للروحة بينهما نصفين بالسوية
 او زوج مع بنتي شقيقتين فياخذ النصف لغيرتين

من غير عول كما ملأ وما بقي
ولم يعمل هنا سوى أصل ستة
مثل أبي أمرو بنيت إجماع لأم

باب الخنثى المشكل

ومن له فرجاً ذكر وأُنثى أو ثقبه غيرهما فخنثى
فوحده عويل بالنقصان أو منعه الإرث لدا النعمان
فولد أب خنثى مع الشقيقة يعطيه سدس ما من جميع الركة
وإن مع الزوج وأمر يكتفي أعطى له الأقل ومو ما بقي
والشافعي يعطيه الأقل من حظيه إن تقاضاهما ركن
وهكذا يعطي الذي قد صحبه أقل حظ كان مما استوجبه
ويؤقف الباقي إلى أن ينكشف إشكاله أو صلح في الذي وقفا
ومن تساوى حظاه يعطاه ومن يري في حال لا يعطاه
بفرض أو تعصيب ومما عا أو فرض مع رد وعصب جميعاً
أمثلة ولد له قر خنثى فالسدس فرضه ذكر وأُنثى
أو بنت مع ولد أب خنثى أو ولد له قر خنثى فله الرث بالتعصيب فيه سبعة

وإن

وإن يكن مع زوجها فالحوي بالفرض قدماً بالتعصيب سوى
أو كان خنثى ولداً فقدماً بالفرض والرد كعصب علماً
ولصف إرث ذكر وأُنثى يكون عند مالك للخنثى
إن كان وارثاً بكل منهما وكان ذاتاً قاضل بينهما
وإن يك الإرث بتقدير تقدر فنصفه يعطاه من غير شرط
ذا حكمه إن كان خنثى واحداً وحكمه فيما إذا تعدد
إعطاه ووارث من مال بمنسبة الواحد للأحوال
واحداً كالشافعي إن يورثي ومالك في الحكم إن لم يورثي
إلا إذا ورث بحالة وكان يورثي أتصاحده على طول الزمان
فأحمد ورث نصف الحالة والشافعي يبيع بالأمصاله
كواحد من ولدي أخ ظهر خنثى رجي أتصاحده وما ظهر
أو ولد أب مع زوج وأخت أبوين أو ولد عم ورجي أتصاح دين
كذلك في الشقيقين في المشرقة إن كان خنثى ومو يورثي فادرله
فليس أحمد أدق كالشافعي فيما ذكرنا فاحفظنه واسمع
وإن حسابهم أرث فاعمل مسألاً بعد حال المشكل

أي على حدسوا

٢٠

حَالَانِ لِلْحَتَّى وَاللَّائِثَيْنِ
 وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا فَضَعَفَ
 تَكُونُ نَعْدَ عَمَلٍ مُتَابِعَةٍ
 ثُمَّ اقْسَمْنَهَا عَلَى الْمَسَائِلِ
 فَاضْرِبْهُ فِي سَهَامٍ كُلِّ وَارِثٍ
 وَأَوْقِفْ الْبَايَةَ عِنْدَ الشَّافِعِ
 وَأُحَدِّثُ يَوْفَ مَا قَدْ بَقِيََا
 وَحَيْثُ لَمْ يَبْرُجِي فَنُصْفُ حَالَتَيْهِ
 وَمَالِكٌ يَضْرِبُ مَا قَدْ حَصَلَا
 وَيَقْسِمُ الْبَادِي عَلَى الْأَحْوَالِ
 فَاضْرِبْهُ فِي سَهَامٍ وَارِثٍ بِهَا
 ثُمَّ اعْطِهِ مِنْهُ إِذَا فِي الْحَالِ
 وَعَمَلُ الْمُرْتَلِينَ فَاجْعَلِ
 وَلَقَدْ زِدَ مَسْأَلَةً عَلَيْهِ
 إِنْ كَانَ فِي التَّرَاثِ دَاخِلَيْنِ

ع.

وَحَصَلَنَ

وَحَصَلَنَ جَامِعَةٌ لِلْكُلِّ
 فِي وَفَقٍ غَيْرِهَا إِذَا وَفَقَ ظَهَرَ
 وَإِنْ تَشَا قَسَمْتَ كُلَّ الْجَامِعَةِ
 وَخَارِجَ الْقِسْمَةِ جُزْءَ سَهْمِهَا
 وَالْحَاصِلُ أَجْمَعَةٌ بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ
 هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ وَعِنْدَ
 وَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ يُوقَفُ
 وَإِنْ بَيَّحْتُمْ كَسْرَ حَصْلَا
 ثُمَّ اعْطُوا كُلَّ حَظِّهِ مَبْسُوطًا
 كَمَيْتٍ عَنْ وَارِثٍ ابْنِ تَلَا
 مَسْأَلَةُ الذَّكُورِ مِنْ ثَلَاثَةٍ
 وَذَكَرَ أَحَدُ مِمَّا وَالْآخِرُ
 يَجْعَلُهَا سَتُونَ فَاقْسِمُ عَلَيْهَا
 اضْرِبْهُ فِي سَهَامٍ كُلِّ وَالْآخِرُ
 لَوْ أَضَحَّ عَشْرُونَ وَمِنْ ذِكْوَةٍ

وَاضْرِبْ سَهَامَ مَنْ لَهُ مِنْ كُلِّ
 أَوْ كُلُّهُ إِذَا الْبَايَةُ اسْتَقَرَّتْ
 عَلَى مَسَائِلِ لَهَا مُتَابِعَةٌ
 فِيهِ اضْرِبْ كُلَّ حَظٍّ مِنْهَا
 لَهُ وَاعْطِهِ الَّذِي جُمِعَتْ لَهُ
 وَالشَّافِعِيُّ يَأْخُذُ مَا زَكَنَ
 إِلَى اقْتِضَاحٍ أَوْ لَصْلَحٍ يُؤْلَفُ
 فَاضْرِبْ صَحْبًا مَسْأَلَةً مُفَصَّلًا
 مِنْ جَنْبِهِ مَرْكَبًا بِسَيْطَا
 لَوْلَدَيْنِ خَشْيَتَيْنِ أَشْكَلا
 وَارْبَعٌ تَجْعَلُ لِلْأَنْوَتَةِ
 أَنْتِي هُمَا مِنْ خَمْسَةٍ تَقَرَّرُ
 مَسَائِلُ فُجْرٍ وَسَهْمٌ حَصْلَا
 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٌ فَمَا حَصَلَ
 ثَمَرُ ثَلَاثُونَ مِنَ الْأَنْوَتَةِ

ثالثة له بها حظا كد ومثله ويجمعان
لما من الاولى له والثانية يكون صح خطه معاينه
واجمع كذا الكل خشي منها يحصل له كعد عام محكما
وعدد الاحوال ومواربه فاضربه كله اذن في الجامعة
يخرج لك التصحيح قابلن به جميع ما قد اخذوه انتبه
وتارك بنتا وعمما وولد خشي وخشي ولداخ به الخ
فيجعلان ذكران او لا وانثيين بعد ينزلا
وولد الصلب ذكر وولد اخ انتي وعكسه فاربع رخ
او حدة وولد اب وولد عم كلاهما خشي بلاشكال التسم
فاعمل بكل منهما بما سبق وهكذا فافعل على هذا النسق
ومذهب النعمان فاعمل مسئله للحالة التي ترى اضرة له
واعطه القدر الاقل فاعلم ولا يضرم من معه وعمم
ففي اب وامر ميت وولد خشي فحكم سابق فيه طرد
في مذهب النعمان نصف المال يعطى لخنثي ظاهر الاشكال
وسدس اللام ثم ما بقي يعطى الى ابيه عن تحقق

والشافعي

والشافعي النصف عن يقين والا يوتن ثلثه شطرين
ويوقف السدس الى ان يتضح او ان ورثا عليه تصطلح
فستة وستة مما فلا فاكثف بالمثل اوقف فاصلا
ومالك يضربها في حالتيه ويعطه ثلثا ورثا يحتويه
وسدس اللام والربع للاب وكل هذا من مصحح وحب
وان تمت عن زوجها وامر واثنين من اخوتها للامر
وولد من ابها وامها خشي سفيق مشكل اهم
فعامل المشكل بالجزمان عند اي حبيقة النعمان
والشافعي يعطيه مثل ولده ومالك فنصف خالده يضم
واحده نصف انونه يعي مخالفا لمالك والشافعي
اصل وصح مثل ما قد سبقا تعرف خط وارث محققا
فبين تسعة وضعف اظهر تداخل وضعفه قد استقر
فاختر زعميل الضعف واقسمه كلتيهما فجز سهم ما عدا
وفيه فاضرب سهم كل وارث واعطه الاقل من موارث
واوقف الاربعة عند الشافعي الى اتصاح او لصلح قاطع

وَاضْرِبْهَا عِنْدَ مَالِكَ فِي اثْنَيْنِ وَالْحَاصِلُ اقْسِمَهُ عَلَى اثْنَيْنِ
 ثُمَّ اعْطِ خَنْتِي نَصْفَ مَا قَدْ جُمِعَ وَهَكَذَا فاعِلٌ يَوَارِثُ مَعَهُ
 وَاحِدًا حَيًّا كَمَا قَدْ سَبَقَ مِنْ سِتَّةٍ وَتِسْعَةٍ تَوَاقَفَا
 زَوْجٌ وَحَدٌّ مَرَّاحَتٌ لَهَا قَدْ ظَهَرَ أَنَّ خَنْتِي فَحَقَّقَ قَالَا
 فَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُمَا مِنَ التَّرَاثِ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَكُونَ مِنْ أَوْدَانِ
 وَغَيْرِهَا يُعْطِيهِ فَرَضًا عَائِلًا وَمَا بَقِيَ يُوَفِّقُهُ لِلاِجْتِلَاءِ
 وَاحِدٌ وَمَالِكٌ قَدْ قَدَّرَا نَصْفَ نَصِيبِهَا لِثَانِيَتَيَا
 وَمَذْهَبُ الْمُغْمَانِ لِأَسْنَى لَهَا إِذَا حُدِيَ فِي حُجَّتِهَا كَاصِلُهَا
 فَسِتَّةٌ أَصْلٌ لَهَا ذَكَوْرَتُهُ وَكَزَاصِلُهُ لَهَا الْوُثْقَةُ
 وَقَدْ تَوَاقَفَا ثَلَاثَ فَضْرٍ ثَلَاثَ الَّذِي فِي كُلِّ لَاحِرِي نَصْفِ
 نَدَّ فَإِنْ قَسَمْتَهُ عَلَيْهِمَا خِيَرِ جِزْرُ سِتِّهِمْ كُلِّ مَنِهَا
 فَاضْرِبَنَّ سِتِّهَا كُلَّ فِيهِ ثُمَّ اعْطِ أَقْلَ حَاصِلِيهِ
 وَأَوْفَقَ الْبَايِ إِلَى اتِّصَاحٍ أَوْ لَوْ قَوَّعَ الصَّلَاحَ وَالسَّهْمَ
 وَعِنْدَ أَحَدٍ وَمَالِكٌ أَضْرِبْ جَامِعَةً فِي خَالَتِي خَنْتِي حَيًّا
 وَاعْطِ نَصِيفَ خَالَةِ وَرَثَ بِهَا وَمَنْ سِوَاهُ نَصْفَ يَوَارِثُ

أَوْ عَنْ شَقِيقَةٍ وَزَوْجٍ وَوَلَدٍ أَبِهَا خَنْتِي بِاشْتِكَاكِ خَلَدَ
 لِلزَّوْجِ وَالشَّقِيقَةِ النِّصْفَانِ وَيُحْرِمُ الْخَنْتِي لَهَا النِّصْفَانِ
 وَاعْطِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ النِّصْفَ لَدَيْنِ عَائِلًا وَسِتِّهَا أَوْفَقًا
 فَسِتَّةٌ مَسْأَلَةُ الْوُثْقَةِ ثَبَاتَيْنِ الْإِثْنَيْنِ لِلذَّكَوْرَةِ
 سَطْحُهَا عَدَدٌ يَدٌ فَلْيُغْرِفْ عَلَيْهِمَا اقْسِمَهُ وَسِتِّهَا أَوْفَقًا
 وَاضْرِبْهُ عِنْدَ مَالِكٍ فِي اثْنَيْنِ وَكَلَّا اعْطِ النِّصْفَ مِنْ خَالَتَيْنِ
 وَاعْطِ خَنْتِي نَصْفَ خَالَتِهَا فَقَطْ وَعِنْدَ أَحَدٍ عَلَى مِثْلِ النِّصْفِ
 أَوْ تَرَكْتَ ابْنَيْنِ وَاضْحَيْنِ وَوَلَدَيْنِ خَنْتَيْنِ اثْنَيْنِ
 فَاجْعَلْ لَهُمَا مَسَائِلًا مَتَابَعَهُ بَعْدَ أَحْوَالِ الْحَتَاثَا أَرْبَعَةً
 مَسْأَلَةَ الذَّكَوْرَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَسِتَّةٌ مَسْأَلَةُ الْوُثْقَةِ
 وَذَكَرَا أَوَانِي أَنْ قَدَّرَا وَعَكْسُهُ فَسِتَّتَيْنِ ثَبَاتًا
 وَيَجْمَعُ الْأَرْبَعُ فَدَّ عَدَدًا فَاعْطِ كَلَّا أَقْلًا أَبَدًا
 عِنْدَ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ وَأَوْفَقًا حَتَّى لَكُشْفٍ أَوْ لَصْلُحٍ فَأَعْرِفْ
 وَعِنْدَ مَالِكٍ أَضْرِبْ فِي أَرْبَعِ أَحْوَالِ خَنْتِي عَدَدًا
 حَيًّا يَحْصُلُ شَلُوقًا قَسَمْتَهُ عَلَى كُلِّ فَيَبْدُ وَجِزْرُ سِتِّهِمْ جَهْلًا

فاضرب سهام كل شخص فيه واحفظ له جميع ما تلفيه
ثم انسب الواحد للاربعة واعط كل امته تلك النسبة
ومذهب النعمان يعطي الحثي في هذه الصورة خطاين
واحد كالشافعي ان يري في ماله في الحكم ان لم يريجا
باب ارث المفقود

ان خفيت اخبار وارث فقد عومل بالاضر وارث وجد
مشارك في قسمة الترات في اخذ الاقل من ميراث
وان حال دون حال ورثا لم يعط سببا من ثرات ورثا
وان يرن بالاستواء فيهما يعطى نصيبه الذي قد حتما
ويوفق الباقي ان تظهر حياثة او انة قد قبرا
فاجعل لمفقود فقط خالين واجعل ثلاثة لمفقودين
وهكذا تزد حال واحد بعدد المفقود ان تراه ايدا
واعمل له مسألة الحياة ومثلها الحالة المماسة
وحصلن بينهما بالنسب جامعة عليهما اقسام نصيب
وقابلن بين نصيبين من ثم اعطه الاقل والزايد

فان تمت حفصة عن زوج وام وجد ايضا واخت لادم
وعن اخ يساوا قد فقدوا وطلب القسمة من قد وجد
فاجعل له مسألة الحياة من حي وكزلمات قد زكن
وقد توافقا بشيع فاضر تستعالي في كل اخري نصيب
والحاصل اقسمة علي الحالين يخرج جزء السهم عن يقين
فيه اضر بن سهام وارث خلا واعطه الاقل مما حصل
واوفق الباقي عن الذي وجد الي ظهور حالة الذي فقد
وان تمت عن جد مع اخ شقيق وعن اخ لاب مفقود حقيق
فاوفق السدس عن الموجود الي ظهور حالة المفقود
وهكذا ان صحبوا زوجا وام كان التنازع فيه للجد وام
وان تزي زيدا وعم واوجدا وخالد او غاما قد فقد
وكلمهم انباء بكر الهالكى عنهم وعن زوجته مبارك
فالحياة عدل اجعل ونصفه الي الممات حصل
وموت واحد فكل يلحق ثم الثلاث بينهما توافق
يجمعها ست وتسعون اقسيم علي الثلاث جزء سهم تعلم

فاضربه في سهام وارث حصل واعطه من الحواصل الاقل
 والباقي اوقفه للغائبين الى حياة او ممان موقنين
 وان يكن مورثا من فقدا انتظر التسعين عندها
 فان يك الغالب في السر سلامة كنجره او اسر
 وان يكن غالبه هلاكا كان يمر موضعا ممثلا كما
 اربعة من السنين ينتظر ويقسم المال على الذي حضر
 وينتظر عند امام الهجرة سبعين او خمسة وعشرة
 والسافعي عند المعتبر ان يغلب لظن وعند الله
 وعند اي حنيفة تسعين او مائة او معها عشرين
باب ارث الحمل
 ان طلب الفسمة وارث وقف للحمل اكثر النصيب الموتلف
 لذكرتين اثنتين او اثنتين وعينه يعطى الاقل والبقين
 وساقط لا تعط شيئا ابدا بذا استقر الحكم عند احمد
 واوقف النعمان حظ واحد يصرع غير الحمل وقد الزايد
 ومالك اوقف كل المال لوضع حمل وبيان الحال

والسافعي

والسافعي اوقف حظ عدد للحمل صرع غيره فاعتمد
 ثم الصحيح لم يقدر ذالعدد وقيل اربعاء وذا لم يعتمد
 وتنقض الفسمة بعد الوضع ان ظهر الحمل بضده فتح
 مثاله زوج وامر ولها عرس اب حبل وممان قبلها
 فاحمد ورث نصفها عابلا للزوج والسدس لم حبل
 واوقف الثلثين عابدين الى ظهور الحمل عن يمين
 واوقف النعمان نصفها عابلا والنصف والثلث لذين او صلا
 ومالك اوقف ما قد تركت ولم تحب ورأى ان طلبت
 والسافعي اوقف ثلثي الزنا اذا اضركون حملها اناث
 وان تمت عن زوجة ابن حبل وابن ابن كان في المقابل
 وطلب ابن الابن قسم المال فاحمد ورثته في الحال
 ثلث التران موقوف الثلثين لوضع دان الحمل والتميين
 ورث النعمان نصفها كمالا لابن ابها واوقف فاضلا
 ومالك اوقف كل مالها لوقف فضع دان حمل حملها
 والسافعي كمالك فيوقف وقيل لابن ابن خمس صرف

باب ميراث العرقا ونحوهم

وإن ميت مستور ثان بغير أو نحوه كموت هدم أو حرق
وجهل السابق موتا ثم لم يختلف الوراثان فالوراثان
لكل شخص من تلامذته دون الذي يرثه منه انتبه
وإن جرى الحلف بقى الميراث بينهما وخارزه الوراثان
بعد تحالف علي إبطال ما قد ادعوا وارث كل منهما
مثاله زيد وعمرو وأخوان ما قاتل بهدم ومما عتقان
وجهل السابق موتا منهما ولم يقع حلف لوارثيهما
وكان قد حلف كل معتقنا فارت كل واحد تحققتا
لمعتق الآخر بالتحالف بل ادعاء وبلا تحالف
وإن جرى الخلاف فبين سبعا ورثت كل معتق من اعتقا
بعد تداع وتحالف حد كل علي إبطال دعوي الآخر
ومال كل واحد لمعتقيه ولا يكون وارثا إلى أخيه
فإن ذهب ابن حنبل بالضبط ويمنع الغير فقد شرط
وإن يكن كلاما قد هلكا عن أمه وبنته وتركها

ذلك

ذلك دنائرا لزيد ثم لعمرو وضعها بقدر
ورث لعمرو من تراث زيد فاد دنائرا بلا ترديد
وضعها تراث زيد وعمرو يضم كل ما حواه قد رآ
إلى الذي قد حازه ورثته يقسم علي جميعهم تراثه
فإن زيد الذي يحويه شك يكون بين وارثيه
وصار مع عمرو إلى الوراث تاد دنائرا من التراث
وإن جرائتنازع بين سبق ورثت أمه وأمه ومن عتق
مع حلف لكل وارث علي إبطال دعوي غيره مفضلا

باب الولاء

ثم الولاء عصوية في المعتق بنعمة انعمها بالمعتق
له التهامر كالتهامر النسب فلا يباع كابوة الأب
فكل من اعتق عبدا وعتق عنه باذنه له الولاء استحق
ثم علي أولاده وحفدته كذا علي عتيقه وعتقته
وإنما يثبت في الفرع إذا لم يكن قد مس برق قبلها
فإن يكن مس برق وعتق فمعتق له إذا به أحق

١٠٠

ولم يكن لاحد الابوين حرية كاملة الاصلين
 فان يكن ابوه حرا الاصل وامه عتيقة بالكل
 او عكسه فلا ولا عليه لمعتق امه ولا ابيه
 فاعند احد وابي حنيفة مغليين جانب الحرية
 ومالك والشافعي غلبا جانب رق ان يلك المعتق
 وانما يثبت في الفرع الولد الى موالي امه ان حصل
 ان اباه كان اذ ذاك رقيق لان يكن جرا اصيلا او عتيق
 فان تزوج الرقيق معتقه فما اتى بينهما واطلقه
 اجعل ولا ملو في الام وارثه له علي ذاك الحكم
 وجره مولي اب ان اعتقه من معتق الام الذي قد سبق
 ومثله في الحكم مولي الجد ان اعتقه قبل اب فاستقد
 ثم جره موال للاب ان اعتقوه بعد جد الب
 عند الامام الشافعي على الرق فالتووي بروضة لداخ
 ثم له احكام منها الارث وهو الذي فيه هذا البحث

وليس

وليس يورث الولد مطلقا وانما يورث به من اعتق
 وبعد عاصبه لوم من ولا مرتبا كنسب قاصلا
 فان يكن اعتق عبدا وترك ثلاثة بنين كل قد هلك
 اول عن ابن وثان اربعة وثالث عن خمسة مجتمعة
 ومات ذاك الصبي عنهم فاشبه ميراثه لهؤلاء العشرة
 ولا تتساوى ولا العتق بمحض عتاق كمعتق معتق
 وركبوه من ولا ونسب نحو ابي المعتق ومعتق الاب
 كماله عن معتق لاجبة وعن ابي معتقه فانتبه
 فارثه الى ابي معتقه لانه عاصبه بعنتقه
 وقد سئل عن تين نحو الكوفة الشافعي يجلس الخليفة

باب قسمة التركات

وكل ما قدم من تاصيل كذا من التصحيح للاصول
 فهو وسيلة لقسم التركة وفيه اوجه تقرب مذركه
 اعدا واربع بها قد حصل تناسب لكنه انفصلا
 اصل كبير وبها يستخرج غالب مجهول لهم فينتج

كاتنين بالنسبة للاربعة وهكذا ثلاثة مع ستة
 وطرفها كبيرة في العمل فلنقتصر على الذي هو الحل
 فخط وارث من المسئلة معادل لحظه في التركة
 فاول سهام كل وارث والثاني ما صح للتوارث
 والثالث المجهول ثم الرابع متروكه من بعد متابع
 فان تكن محصورة بالعد وقد تساوي قدرها بالحد
 فاضرب سهام كل شخص فيها والحاصل اقسمة على ثانيا
 فخارج بالقسم حظ من وثيقتي وان تخالف قيم اعيانها
 وان يك انقسامها لا يمكن من تركة جامعة لما ورت
 جعلت بمجموع القيم مكانا مثل العقارات وما يكون
 مقامها وفيه فاضرب واقسم فاضرب لام سهم يقيننا
 فخرج ما يخصها في المقسم واخذ الباقي نقد فاطرح
 وما بقي اقسم عليه لنقد فاضرب في سهام اخذ لغرض
 وفي سهام اخذ لنقدي وان يجز عرضا ويعطي نقدا
 فاضرب في سهام اخذ لغرض وفي سهام اخذ لنقدي
 وان يجز عرضا ويعطي نقدا

نصيبا

نصيبها في السنين ثم حاصله فاقسم على السبعة اصل المسئلة
 وان يكن بتركة كسر حصل بسطتها من جنسه وما انقل
 اقم مقامها واقسم كلما بيد وعلي يخرج كسر علما
 من غير بسط لسهام الوارث يخرج نصيبه من الموارث
 كشارك فيها مع الستين ثلاث وثلاثين عينا
 فبسطها اضر بن فيه الاسها والحاصل اقسمة على اصل سما
 والخارج اقسمة على الثلاثة يخرج لكل حظه في التركة
 وان تشا ايضا بسط المسئلة من جنس كسر التركة المعادلة
 واستقر عن قسمة خارج على مقام كسر الذي قد حصل
 وان يك البعض من الوارث قد حاز عرضا كان في الترات
 واخذ الباقي نقد فاطرح سهام اخذ من المصحح
 وما بقي اقسم عليه لنقد يخرج جز سهمها معدا
 فاضرب في سهام اخذ لغرض يخرج قيمة لغرض اقرض
 وفي سهام اخذ لنقدي يخرج لكل حظه من عد
 وان يجز عرضا ويعطي نقدا من عنده او رودة عدا

فرد علي التقدا وانقص منه والحاصل انقسم او متبعا
 كما مضى وجزء سهمها اضر في سهم وارث فخطا نصيب
 كتارك في صورة المباهلة ستين دينارا وعبد كان له
 واخذ الزوج لذل العبد وامر واخذت حازقا للتقد
 فاعمل بما قدمت فيها تعلمها خطا وقيمة لعبد او بما
 وان يكن لميتا دين علي بعض من الوراث فانقسم خلا
 دينها وناضضا علي المسئلة يخرج جزء سهم تلك التركة
 فاضربه في نصيب كل يحصل نصيبه من التركة المحل
 فان يساوي قدر ما عليه فدعه لاله ولا عليه
 وناضضا انقسم علي ما بقيا من اسهم الوراث بعد تلقيا
 سهام من عليه دينه يقين يخرج جزء سهم من عبد المدين
 فاضربه في سهام كل من بقي يحصل قدر ارثه المحقق
 وان يكن زاد علي منابه فقدره ان تركه لاستيعابه
 وما بقي انقسمه علي سهام باقية من بعد ذي الالزم
 يخرج جزء سهمها فاضربه في سهام كل ثم كل يقيني

بما يخصه بدتن مفرض بعد الذي قد خصصه من ناضض
 وان يكن عن ارثه المفروض له فباقي من خطه استكملة
 من ناضض وما بقي بعد انقسم علي ذوي الميراث غير الملزم
 وتارك ابنا له عليه شين دينارا وما له دينه
 وابنين آخرين ثم تركا مثليه او مثلا او امثلا احكا
 فاعمل بما قد مر بظهر للمدين ما خص من دين او عين يقين
كتاب الوصية
 وصية من غير مال عرف بالامر بعد الموت بالتصرف
 وهي به تبرع بالمال من بعد موت الموصي في الحال
 اركانها اربعة تليغية موصي وموصي وبه وصيغه
 تصح من مكلف مختار ميز قوله لو من الكفار
 ان لم يكن عاين موقا تولا فان يعاينه فقوله ابطلا
 بلفظ موصي او بخط ثابت بقول وارثيه او يمينه
 وصح ايضاه لبعض الورثه اذا اجاز الباقي ممن ورثه
 كذا برأي علي ثلث الترات للاجنبي اذا اجاز الوراث

وَمَحْ اَيْضًا اِنْ تَكُونُ مُطْلَقَةً وَانْ تَكُونُ صَدْرَتْ مَعْلَقَةً
وَجَازَا اِنْ يُوَصِّي مَنْ لَيْسَ لَهُ وَرَثَةٌ بِالْمَالِ الَّذِي حَصَّلَهُ

فصل

مَنْ لَمْ يَتْرِكْ خَيْرًا عَرَفًا بِأَنَّهُ الْمَالُ الْكَثِيرُ عَرَفًا
وَصِيَّةً مِنْهُ بِخَمْسَةِ أَرْبَعِينَ قَرِيبَهُ الْفَقِيرَ إِذَا بِهِ صِلَا
اِنْ كَانَ اَوْ يُوَصِّي اِلَى يَسْتَكِينِ اَوْ عَالَمٍ فَقِيرًا اَوْ مَدْيُونٍ
وَوَاجِبًا اَيْضًا اَوْ اِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَهُوَ لَمْ يَسْتَكِينِ
يَبَاحُ اِنْ كَانَ بِهِ بَيْتَةٌ وَكَرِهَتْ اِنْ لِلْفَقِيرِ وَرَثَةٌ
وَحَرُمَتْ اِنْ اُرِيدَ عَنْ قُلْتِ لِلْاَجْنَبِيِّ وَمُطْلَقًا لِلْوَارِثِ
ذَا اِنْ يَكُنْ لِلْمَوْصِي وَارِثًا رُوْحًا فَقَطْ وَزَوْجَةً كَذَا فَلَا
ثُمَّ اِسْتَبَارَ كَوْنُ مَنْ اَوْصَى لَهُ وَارِثًا اَوْ لَا عِنْدَ مَوْتِ حَلِّهِ
وَيَجِزُ اِجَازَةً وَرَدَّ بَعْدُ وَمَا قُبِيلَ ذَلِكَ لَا يَجُزُّ
فَإِنْ يَكُنْ اَوْصَى لِشَخْصٍ وَارِثٍ وَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ
صَارَتْ لَهُ وَصِيَّةٌ كَالْاَجْنَبِيِّ وَعَكْسُهَا صَارَتْ لَوَارِثِهِ
وَأَسْتَرْطُوا قَبُولُ جَمْعٍ مُخَصَّرٍ لَأَنْ تَكُنْ لِحَقٍّ لَا تَخْصُرُ

مَحَلُّهُ

مَحَلُّهُ بَعْدَ قَضَائِ حَقِّهِ وَتَشْتَبِهُ الْمَالُ لَهُ مِنْ حَبْنِهِ
وَإِنْ يَقْلُ رَجَعَتْ فِي وَصِيَّتِي اَوْ اِنِّي أَبْطَلْتُهَا لَأَنْتَشَبْتُ
وَمَا لَهَا ذِكْرٌ مِنْ أَحْكَامِ فَقَهِيذٍ عِنْدَ أَحَدِ الْأَمَامِ
بَابُ الْمَوْصِي لَهُ مِثْلُ النَّصِيبِ وَالنَّصِيبِ وَالْمِثْلُ
مِثْلُ نَصِيبٍ وَارِثٍ مَنْ اَوْصَى صَحَّتْ وَصَايَاهُ اتِّفَاقًا نَصًّا
فَإِنْ يَقْلُ مِثْلًا اَوْ نَصِيبًا فَقَدْ جَرَى الْحَقُّ فِي النَّصِيبِ
فَمَالُكَ وَاحِدًا قَدْ صَحَّحَاهُ وَالشَّافِعِيُّ عَلَى الْأَمْرِ قَدْ كَانَا
وَعِنْدَايَ حَنِيفَةً وَصَاحِبِيهِ فَأَبْطَلْتُهَا لَأَقْتَضَاهُ عَلَيْهِ
فَنَصِيبٍ وَارِثٍ مَعَيْنٍ اَوْصَى لَزَيْدٍ فَلَهُ ثَعْلَتَانِ
مِثْلُ نَصِيبِهِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ الْأَمَامِ مَالُكَ وَفَاضِلَةً
اَقْتَسَمَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ كَأَنَّهُ الْمَوْجُودُ مِنْ تَرَاثٍ
وَعِزُّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِمَا مُعْتَبَرًا مَادُلَ وَارِثِيهَا
فَتَارَكَ اِبْنَاهُ اَوْ اَوْصَى مِثْلُ النَّصِيبِ مَالُكَ قَدْ خَصَّصَا
جَمِيعَ مَالِهِ لِمَنْ اَوْصَى لَهُ وَحَيَّرَ اِبْنَهُ وَلَا سَتَى لَهُ
وَالْغَيْرُ لِلْمَوْصِي لَهُ مِنْ مَالِهِ نَصْفًا وَلَا بَنَهُ عَلَى مَنَوَالِهِ

وَتَارِكِ ابْنَيْنِ وَأَوْصِي بِحَكْمَا لِمَا دُشِلَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا
 فَمَالُكَ يُعْطِيهِ نَصْفُ الْمَالِ مُعْتَبِرًا ارْثَ ابْنِهِ فِي الْحَالِ
 وَغَيْرِهِ بِالثَلَاثِ قَدْ عَالَ لَا مُعْتَبِرًا تَوْرِيثَهُ مَا لَا
 وَيَنْصِيبُ مَنْ مَنَعَ لِمَا نَعِ أَوْ لَوْ جُودَ حَاجِبٍ لَهُ أَمْنَعُ
 وَيَنْصِيبُ وَلَدُهُ وَكَانَ لَهُ ابْنٌ وَبَنَتْ فَتَنْصِيبُهُ أَجْلُهُ
 مِثْلُ نَصِيبِ ابْنَتٍ ثَلَاثًا كَمَا لَا عِنْدَ الْأَمَامِ مَالُكَ كَمَا خَلَا
 أَوْ بَعِ عِنْدَ غَيْرِهِ مُعْتَبِرًا مَا لَكَ أَرَعْنَا كَمَا نَقَرْنَا
 وَيَنْصِيبُ ابْنَتُكَ نَصْفَ التَّرَكَةِ لَهَا مِنْ قَالٍ بِالرَّدِّ أَدْرِكُهُ
 وَمَالُكَ يُعْطِيهِ نَصْفُ الْمَالِ وَنَصْفُهُ لَهَا وَبَنَتْ الْمَالُ
 وَكَانَ مِثْلُ وَاحِدٍ مِنْ وَرَثَةٍ وَلَمْ يَسْتَمِ وَبَعَيْنِ مَوْرَثَةٍ
 فَأَعْطَى عِنْدَ مَالِكِ الرَّئِيسِ كَوَاحِدٍ مِنْ عَدَدِ الدُّوَسِ
 وَمَا بَقِيَ أَصْحَمَهُ عَلَيْهِمْ حَكْمٌ فَرَأَيْتُ لَهُ فَاَعْلَمُ
 وَالْغَيْرُ يُعْطَى كَقُلُوبِهِمْ لِنَصِيبٍ وَيُقَسِّمُ الْبَاقِي مِنْ بَعْدِ النِّصَبِ
 عَلَيْهِمْ فَرَوْحَةٌ وَأَيُّ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَةً وَأَنْصَبُوا
 وَمِثْلُ وَاحِدٍ لَمْ يَرَوْا أَوْصِي فَمِنْ الْمَالِ بِهِ قَدْ خَصَّ

عند

عِنْدَ الْأَمَامِ مَالُكَ وَالْغَيْرُ مِثْلُ نَصِيبِ امَةٍ لَا غَيْرُ
 وَكَانَ مِثْلُ وَارِثٍ لَوْ كَانَ يُعْطَى نَصِيبَهُ كَانَ قَدْ كَانَ
 كَتَارِكِ أَرْبَعَةٍ مِنَ ابْنَيْنِ أَوْصِي لِزَيْدٍ مِثْلَ خَامِسَيْنِ
 أَرْبَعَةً لِلْأَعْدَاءِ مَا صَدَّلَ وَخَمْسَةً إِلَى وَجُودِهِ أَجْعَلْ
 سَطْحَهُمَا عَشْرُونَ زِدْ عَلَيْهَا لِلْمَوْصِلِ أَرْبَعَةً تَحْتَوِيهَا
 ثُمَّ اقْسِمِ الْعَشْرَيْنِ أَجْعِلْهَا إِذَا عَلِيَ الْأَرْبَعَةُ الْبَيْنَا
 يَخْصُ كُلَّ خَمْسَةٍ مُفْرَدًا وَذَا صِرَحَ أَهْلِ مَذْمَبٍ أَحَدًا
 وَكَانَ مِثْلُ وَاحِدٍ وَيُطْلَقُ الْأَنْصِيبُ وَاحِدٌ يُلْتَقِ
 قَدَرُهُ مَوْجُودٌ أَقْدَارُصِي لَهُ ابْنٌ وَلَا بَنُوهُ فَيُطْلَقُ عَمَلُهُ
 كَذَلِكَ لَوْ كَانَ وَلَكِنْ قَدْ حُجِبَ بِالشَّخْصِ أَوْ بِالْوَصْفِ مِنْ لَحْيٍ
 وَكَانَ بَعْضُ النِّصَبِ وَارِثٌ فَأَعْطَاهُ مِثْلِيَّةً فِي التَّوَارِثِ
 وَهَكَذَا تَزِيدُ مِثْلًا وَاحِدًا عَلَى عَدَدِ الضَّعْفِ أَنْ تَزِيدَ

فصل في الوصية بالأجزاء

وَمَنْ يَكُنْ أَوْصِي بِحِزِّ أَوْ بَشَى أَوْ حَظًّا أَوْ نَصِيبًا وَقَسَطَانِي
 تَوَارِثَ يُعْطِيهِ مَا بَشَى مِنْ مَمُولٍ بِهِ الْوَفَاءُ مُقْتَرَنٌ

وَإِنْ بَسَمَهُمْ كَانَ قَدْ أَوْصَى لَهُ فَالْسُّدُسُ عِنْدَ أَحَدٍ يُعْطَى لَهُ
 وَعِنْدَ بَيِّ حَقِيقَةٍ يُعْطَى الْاَقْلُ مِنْ سُدُسٍ وَسَهْمٍ وَارِثٍ اَقْلُ
 وَمَالُكَ يُعْطِيهِ مِمَّا يَنْتَقِمُ سَهْمًا مِنْ اَصْلٍ اَوْ مَصْحُوحٍ عِلْمُ
 اِنْ كَانَ وَارِثٌ لَهُ مُسْتَعْرِقًا وَمَثْنًا اِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا
 وَالشَّافِعِيُّ قَالُ يَرْجِعُ اِلَى تَقْسِيمِ وَارِثٍ بِمَا تَمَوْلَا
 فَإِنْ يَكُنْ اَوْصَى بِحِزٍّ قَدْرًا فاعط له من يخرج ما قدره
 ثُمَّ اقْسِمِ الْبَاقِي مِنْ بَعْدِ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرَاثَةِ مِثْلَ مَا خَلَا
 اِلَّا اِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ وَلَمْ تَحْزُ وَرَاثَةً فَثَلَاثَةُ اَحْتَمَ
 وَالتَّلْبِيسِ اقْسِمِ عَلَى الْوَرَاثَةِ كَاَنَّهُ الْمَوْجُودُ مِنْ تَرَاثِ
 وَإِنْ يَحْزِيْنُ اَوْ اَكْثَرَ اَوْصَى فَحِزْمًا مَقَامًا جَامِعًا مُحْتَصًا
 مِنْهُ حِزْنُ حِمْلَةِ الْوَصِيَّةِ وَمَا بَقِيَ اقْسِمْهُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ
 ذَا اِنْ اَجَارَ الْوَارِثُونَ كُلَّهُمْ فَإِنْ يَرِدُ وَاكْلَهُمْ اَوْ يَعْصَمُ
 مُحَاصَصًا الْمَوْصِي لَهُمْ ثَلَاثًا فَقَطْ وَوَارِثُوهُ ثَلَاثِي الَّذِي اَنْصَبَ
 فَوَاحِدٌ ثَلَاثَةُ مَقَامِ الرَّدِّ اقْسِمِ عَلَيْهِمْ سَهْمُهُمْ بِالْعَدِّ
 وَالتَّلْثَانِ اَتْنَانِ يَقْسِمَانِ عَلَى سَهْمٍ وَارِثٍ عِيَابِ

فان

فَاِنْ يُحْزِرُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ رَدًّا اَوْ اِنْ يَحْزِرُ وَاِجْمَعُونَ فَرَدًّا
 مُحْصَلَتَيْنِ لِلرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ جَامِعَةً بِالنَّسَبِ لَا رِبْعَةً
 وَاقْسِمْنَهَا بَعْدَ اَعْلِيَّاهُمَا بِخِيَرَةِ حِزْمٍ سَهْمٍ كُلِّ مِنْهُمَا
 فَمِنْ اَجَارَ اَوْ اَحْزَرَ يَضْرِبُ سَهْمَهُ فِي حِزْمِهِمْ يَطْلُبُ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْرًا اَوْ قَدْرًا يَضْرِبُهَا فِي حِزْمِ رَدِّ عَدًّا
 وَلَوْ تَرَدَّ اجْزَا وَصِيَّةٍ عَلَى مَالٍ عَمِلَتْ مِثْلَ عَوْلٍ حَصَلَا
 فَإِنْ لَزِمَ بِحَمِيٍّ مَالِيهِ وَلِصْفِ الْحَالِ اِنْ خَالِهَ
 فاقْسِمِ تَرَاثَهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ اَوْ ثَلَاثَةً فِي الرَّدِّ وَالْاِجَارَةِ
 وَإِنْ يَحْزِرُ وَاكْلَهُمْ ذَا الْمَالِ فَتُسَعِّدُهُ يُعْطَى لَابْنِ الْحَالِ
 وَمَا بَقِيَ وَمَوْثَمَانِ اِسْتِخَاعٍ لِلْمَوْصِي لَهُ بِالْكُلِّ مِنْ غَيْرِ تَرَاعٍ
 وَخَالَفَ السَّبْطَ لَدَا وَانْقَرَا وَقَالَ ثَلَاثَانِ لَهُ لَا اُرِيدَا
 وَإِنْ اَجَارَ وَاَصْلَ النِّصْفِ فَقَطْ فَالنِّصْفُ كَانِلَ لَهُ بِلَا سَبْطِ
 وَالْمَوْصِي بِالْمَالِ لَهُ تِسْعَانِ يَعْرِفُ مِمَّا مِنْ لَهُ اِعْيَابِ
 وَمَالُكَ يَقْسِمُ كُلَّ التَّرَكَةِ بَيْنَهُمَا نِصْفًا فِي الْاِجَارَةِ
 وَالتَّلْثِ فِي خَالَةِ رَدِّ لَهَا ذَا اِنْ يَحْزِرُ اَوْ يَرُدُّ لَهَا

في التلبيس
 في التلبيس

وَنَصْرَتُهُانَ الَّذِي رَأَى ۖ يُعْطَى لِكُلِّ حَسَبِ مُدْعَاةٍ
وَصَاحِبَاهُ وَاقْفَا لَآوَل ۖ وَاخْتَلَفَا فِي رَأْيِهِ فِي الْعَمَلِ
بَابُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ بِالْأَنْصِبِ وَالْأَجْزَاءِ
وَأَنْ يَكُنْ بَعْدَ النَّصِيبِ وَصِيٌّ يَجُزُّ مِنْ مَتْرُوكِهِ وَخَصًّا
فَرُدَّ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرَاثِ مِثْلَ نَصِيبِهِ مِنَ التَّرَاثِ
ثُمَّ عَلَى مَجْمُوعِهِ الْمُخَصَّرِ مَقْدَارَ كَسْرٍ مِنْهُ فَوْقَ الْكَسْرِ
وَمَا تَخْتَصِلُ مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ حُطُوطٌ وَرَّاثٌ مَعَ الْوَصِيَّتَيْنِ
وَأَنْ يَكُونَ كَسْرًا يَجْتَمِعُ نَبْطَةٌ مِنْ حِسِّ ذَاكَ أَجْمَعًا
فَمَنْ لَهُ ابْنَانِ بَعِيرٌ زَائِدٌ وَكَانَ أَوْصَى بِنَصِيبٍ وَاحِدٍ
وَبَعْدَهُ أَوْصَى بِثُلُثِ الْمَالِ فَرُدَّ عَلَى عَدَمِهِمَا فِي الْحَالِ
مِثْلَ نَصِيبِ أَحَدِ الْإِبْنَيْنِ وَمَوَازِنَ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ
وَرُدَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْمُجْتَمِعَةِ كَنَصْفِهَا بِتَصْيِيرِ أَرْبَعَةٍ
وَتَصْفَايِقُهَا وَابْطِاطِ الْجَمْعِ حِسِّ لَذَاكَ الْكَسْرِ لِسَقَةِ زَكْنٍ
وَأَنْ يَكُنْ قَبْلَ النَّصِيبِ وَصِيٌّ بِالثَّلَاثِ فَلِلْوَصِيِّ لَهُ قَدْ خَصًّا
لَهُ وَيُعْطَى ذُو النَّصِيبِ الثَّلَاثَا وَمَا بَقِيَ بَعْدَ يَكُونُ إِرْثًا

وَأَنْ تَرُدَّ أَجْزَاءُ وَصِيَّةٍ إِلَى الْعَمَلِ الْمَقْدَمِ وَتُؤْتَى

هَذَا

هَذَا صَحِيحٌ مَذْهَبُ ابْنِ حَنْبَلٍ وَالْحَكْمُ عِنْدَ غَيْرِهِ كَالْأَوَّلِ
فصل في إجماع بين الوصية ومثل النصيب بين ما يملكه الموصي
وَأَنْ يَكُنْ الْخَيْرُ الْمَزَادُ تَكْمَلُهُ إِلَى نَصِيبٍ مَنْ يَكُنْ عَيْنٌ لَهُ
فَرُدَّ عَلَى الْأَصْلِ أَوِ الْمَصْحُوحِ مَا فَوْقَ ذَلِكَ الْكَسْرِ مِنْهُ تَبَخُّجٌ
وَاعْطَى ذَا النَّصِيبِ مِنْهُ وَمَا بَقِيَ بَعْدَ لِلْوَصِيِّ لَهُ
وَأَنْ تَرَكَسَّ بِمَا يَجْتَمِعُ فَابْسُطُهُ مِنْ حِسِّ لَهُ وَوَرَعًا
أَوْ بَسْطُهُ أَوْ طَرَحَ مِنْ الْمَقَامِ ثُمَّ اقْسِمِ الْبَاقِي عَلَى السَّهْمِ
أَنْ يَنْقَسِمَ كَفِيٍّ وَالْأَفَاضَرِ كَامِلُهُ أَوْ وَفَقَهُ فِيهَا أَحْسَبُ
كَهَذَا عَنْ حَمْسَةِ بَنِيهَا وَكَانَ قَدْ أَوْصَى لِزَيْدٍ حَمِينًا
مِثْلَ نَصِيبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو بِمِثْلِ الْمِثْلِ لِنُصْفِ مُسْتَقَرٍّ
فَرُدَّ عَلَى الْخَمْسَةِ مِثْلًا وَادْفَعَا لِزَيْدٍ وَاحِدًا وَعَمْرٍو أَرْبَعًا
فَأَنْ يَكُنْ مِثْلُ النَّصِيبِ اسْتَكْمَلَهُ فَصَاحِبُ الْخَيْرِ أَذِنَ لَمْ شَيْءٍ لَهُ
كَمَنْ لَهُ اثْنَانِ وَقَدْ أَوْصَى لِزَيْدٍ مِثْلَ نَصِيبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ لِزَيْدٍ
لِحَالِهِ بِمَا يَكُلُّ النَّصِيبَ لَثُلُثِ الْمَالِ فَمَالُهُ نَصِيبٌ ١٠٠٠
فصل فيما إذا أوصى لشخص بمثل نصيب أحد ورثته

ما من المال

معيناً ولا يخرج معلوم مما يبقى بعد اخراج مثل النصب

وَأَنْ يَمَثَلَ وَارِثٌ مُحَقَّقٌ
فَاضِرٌ بِمَقَامِ الْخِزْنَةِ الْمَسْئَلَةِ
وَزِدْ عَلَيْهِ الْبَاقُ مِنْ مَقَامِهِ
كَتَارِكٍ ثَلَاثَةً بَيْنِيكَ
مِثْلَ نَصِيبٍ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ
لِحَالِدٍ فَاضِرٍ بِمَقَامِ الثَّلَاثَةِ
لِلْحَاصِلِ اثْنَيْنِ مِمَّا الْمَقَامِ
فَإِنْ يَصِفُ لَا نَصَبًا الْوَرَثَاتِ
فَحِذِّبْهَا مِنْ يَكُنْ شَبِيهًا بِهِ
وَأَنْ يَجِدَ كَثْرَ السَّبْطِ الْكُلِّ مِنْ
كُنْتُ مَعَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ لَا لَهَا
وَرِيعٌ مَا يَبْقَى وَأَوْصَى بَعْدُ
وَحَمْسًا وَسَبْعًا الْمَبْقَى وَالْعَمْرُ
وَأَنْ يَكُنْ بَعْدَ نَصِيبِ عَيْنِهِ

فرد

فرد على مسألة المشتبه مثل نصيب ذلك المشتبه
ثم اضرب المجموع في المقام فالحاصل الجواب بالتمام
وزد على المقام بسطاشمة والحاصل ضرب في نصيب زد
فالحاصل النصيب منه التوما استثنى والباقي الوصية اعلم
او زد على المسئلة الوراث نصيب من شبة من تراث
والتو من مجموع ذامقدارما يكون تحت كسر المستما الذي سما
وزايد عن اصل او مصح مقدارما اوصي به فواوضح
كتارك ابنا وبنتا اوصى لحاله بمثل الابن نصبا
واستثنى منه ربعا للتركة فزد على الثلاثة الحاصلة
مثل نصيب لابن والمجموع يضرب في المقام وهو اربع
يحصل عشرون جواب المسئلة وبسطه على المقام زده لة
ثم اضرب الخمسة خیر السهم في اثنين عشرة للابن فاعلم
قالق منها ربع مال خمسة ومثلها الباقي لزيد يثبت
فان يك استثناه بشكل نصيب من اوصي له فتسطل
كما اذا اوصي بمثل البنت واستثنى منه ثلثا انتشت

وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ النِّصْبِ عَطْفًا جَزَاءً مِنَ الْمَالِ لِلزَّيْدِ وَصَفًا
 ثُمَّ لَعَمْرُو يَنْصِيبُ لَمْ جَزَاءً مِنَ الْمَالِ فَحَقِّقْ أَصْلًا
 وَزِدْ عَلَيْهِ مِثْلَ مَنْ شَبَّ بِهِ وَخَذْ مَقَامًا كَسَرَهَا أَنْتَبِهْ
 ثُمَّ اطْرَحِ الْمَعْطُوفَ مِنْ دِ الْعَدَدِ وَبَسِّطْ مُسْتَشْنِي عَلَى الْبَاقِ زِدْ
 وَمَا جُمِعَتْ أَقْسِمُ عَلَى السَّهَامِ يَخْرُجُ نَصِيبُ السَّهْمِ بِالتَّمَامِ
 هَذَا إِذَا كَانَ صَحِيحًا مَا جَرَحَ فَإِنْ يَكُنْ كَسْرًا قَطْأً وَانْدِرَجَ
 مَعَهُ صَحِيحٌ فَابْسُطِ الْمَقَامَ مِنْ مَخْرَجِ كَسْرِ الْجُزْءِ وَأَقْسِمُ مَا زَكَنَ
 وَفِي الْمَوَاقِفِ اضْرِبْ لِسَهْمٍ فِي مَقَامِ كَسْرِي الْوَصِيَّةِ اعْرِفْ
 وَزِدْهُ حَظَّ مَسْبُوبِهِ بِهِ أَجْمَعًا وَالْحَاصِلُ اضْرِبْ فِي مَقَامِ جَمْعًا
 فَمَا نَكَلُ النَّصِيجِ وَزِدْ عَنَّهُ بِضْرًا سَهْمِ التَّرَانِ مِنْهُ
 فِي جُزْءِ سَهْمٍ وَهُوَ مَا قَدْ بَقِيََا مِنْ الْمَقَامِ بَعْدَ مَا أَنْ تَلْقِيَا
 بَسِّطِ الْمَعْطُوفَ وَمُسْتَشْنِي صَفًا وَسَهْمٍ مِنْ شَبَّ فِيهَا الْفَا
 كَثَارًا أَمَا وَزَوْجَةٌ وَغَمَرٌ أَوْصِي لِلزَّيْدِ مِثْلَ زَوْجَةٍ وَغَمَرٌ
 رُبْعًا لَمْ لِبَكْرٍ أَوْصِي بِمِثْلِ الْأَمْرِ غَيْرُ سُدُسٍ نَصًّا
 نَصَحَ مِنْ حِكْمٍ وَجَزَاءُ السَّهْمِ أَيُّ فَاضَرَهُ فِيهَا خَصَّهُ مِنْ عَدْلِي

كتاب الإقرار

وَإِنْ أَقْرَأَ الْوَارِثُونَ كُلَّهُمْ بَوَارِثَ مَعَيَّنٍ يَجِبُ لَهُمْ
 فَأَقْبَنَ مِيرَاثَهُ مَعَ النَّسَبِ وَأَعْطَاهُ الْقَدْرَ الَّذِي لَهُ وَحَبَّ
 كَمَيِّتٍ عَنْ حَمْسَةٍ مِنْ أُخُوَّةٍ قَرَأَ بَابُ الْأَخِيهِمْ فَأَقْبَنَ
 مِيرَاثَهُ وَنَسَبًا فَبَاءَ حَذُّ كُلِّ قَرَأَ مَبِيتِهِمْ وَبَيَّنَّ ذَوَا
 عِنْدَ الْأُمَّةِ الثَّلَاثَ ذَا وَحَبَّ وَالسَّافِي لَا تَنْتَبِهُنَّ إِلَّا النَّسَبُ
 وَإِنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ قَرَوَاتٍ بِمَنْ شَارَكَهُمْ فِيهَا بَابُ يَجِبُ كَمَنْ
 مَاَنْ عَنْ ابْنَيْنِ أَقْرَأَ بَابُ شَرَّ كَهْمُ فِي الْمَبِيتِ قَدْ فَنِي
 وَمِثْلُ هَذَا مَا إِذَا أَقْرَأَ ابْنِ بَابُ فَالتَّرَاثُ قَرَأَ
 بِالْأَسْتَوَاءِ يَتِمُّ مَا نَصَفَيْنِ كُلُّهُ نَصْفٌ بَعِيرٍ مَبِ
 فَإِنْ تَبَاثُغًا أَقْرَأَ وَأَنْكَرَ الثَّلَاثَ ثَابِتًا طَرَا
 فَيُدْفَعُ الْأَوَّلُ نَصْفُ الْمَالِ لِمَا تَلَّ لِأَخَذِ بِالْمُقَابِلِ
 وَتَلَّتْ مَا فِي يَدِهِ لِلشَّاحِي فِي بَاطِنٍ فَلَا تَقْرُبُ ثَانِ
 يَخْرُجُ مَنْ يَدْخُلُ قِتْلَ فِيهَا أَوْ حِلْنَ أَخْرَجُ فَنَ نَسَبًا
 وَإِنْ أَقْرَأَ بَعْضُهُمْ بِحَاجِبٍ وَأَنْكَرَ الْبَاقُونَ ذَا فَا وَحَبَّ

تراثه له وان مشاركا خاصته فيما له ومشارك
كمارك اختا لغير امر واختا لها مع امها وعم
افرت الاخت للاقر بابتة لميتهم مع نكركا في العينة
فتأخذ البنت سديرا اختا لام وهو الذي كانت من الارث تضم
فان يكن اقرا بالاختين لامها منه اعطها الثلثين
وثلثه بينهما نصفان فنصف تشع المال بحريان
وان اقرا احدا له بنتين الحائزين ماله شطرين
ثالث كان وانكوا اخر لم يثبت النسب علي ما فروا
فثلث ما في يده يعطيه له وذاموا القدر الذي استقبله
فان يكن لازم ذال الاقرار دخول وارث يكون طاري
قسمت كل حظ ذال الوارث علي سهام وارث وحادث
كان ثوب عن زوج وام واخت كان قسم الاخت بنت قسم
سهام بنت لسميهم العاصب واقسم علي ذاسهم المخت نصيب
ان انكر الزوج وامر قولها فان يعقد قايك النصف لها
والربع للزوج كذا السدس وما بقي منه فعاصب يقسم

وهذه

وهذه مسألة عجيبه يد غونها عقر ب تحت طوبه
ونسبت المالك في الغالب للحكم فيها بلزوم العاصب
فان يكن لا ينقص المقرشي من فرضه الذي له لا يعطى
كما اذا اقر زوج وارث باحت او اخ او مالا يرثوا
وان يكن اقرا به يزيد عن حصه الانكار لا يفيد
الا اذا صدق بالورثه فما نفي احري بان تورثه
ووجدت زيادة الاقراره مسايل عالت بلا تخلف
كموتها عن زوجها واختين للاب والامر شقيقين
افرت اخت بشقيق ظهرا والزوج والاخرى يقال انكر
فمن المال لها تسام صله وبقا ثلث عايل تستقبله
له وان زوج لها قد صدقا فبدي اربعة لها بقا
وبدي الشقيق يدسهما وجملة الاسهم حي حتما
والباقي بعد حظ من اقرت تسعة اسهم لها استقرت
ضارب في التسعة كل منهما بماله من السهام فاقسمها
طاء علي حي فنصف يخرج وما لكل فيه فاضرب بينج

اثنتان للزوج والمقر به
 وان يك الزوج موالدي اقر
 كان له اربعة تزويج
 اما اذا انكرت من قر به
 فان تكن احدا مما اقرت
 والزوج منكرا لما قد اثبتا
 تشبها الاختان وموئيك
 اولها موضع في يد المقر
 ثالثها تعطى لبنت المالك
 وعندنا الاول فيها اجود
 وان تعدد المقر واتحد
 فاعط من انكر ما يخصه
 ومن اقر حكمهما اقرا
 فشارك بنتين مع عمين
 وانكر السمان من اقرا
 به فيجوز كل من قد اثبتا

ما زاد

ما زاد

ما زاد في الانكار عن خطيها
 وان تعدد المقر واختلف
 كان يشخص ابنتان قرتا
 فقالت الاولى موان ابينا
 فاعط كل منهما بالصفة
 فان اردت عمل الاقرار
 وتعد مسألة لمن اقر
 وحصلت بالنسب اربعة
 ثم اقسمنه على المسائل
 فمن ابنتي من اي مسألة
 وما يزيد عن نصيب من اقر
 واعطه الجميع ان اسقطه
 كمالك عن عمه وعن ثلاث
 اقرا التي لامر بابنة
 وبشقيق قرتا السقيقة
 واختلاف ابنتين كان او هما
 اقراره به وكل قد وصف
 واختلف الاقرار فيما قرتا
 وقالت لا خري خوا ابينا
 اعني التي بهالة اقرت
 فحصلت مسألة الانكار
 وعددتها بقدر من اقر
 عدا يكون جامعاً للجملة
 يخرج لكل جزء سهمها العمل
 يصير به في جزء سهمها وله
 من حظ الانكار فاعطه المقر
 وان يكن مساركا قاسطه
 من اخوان يقر قرتي التران
 لاختها وعمها بجدة
 وبشقيق قرتا السقيقة
 واختلاف بمثلها حقيقة

انما يخرج



مَسْئَلَةٌ فَاجْعَلْ لِمَنْ قَدَانَكَا وَارْتَبَا مِنْ بَعْدِ تِلْكَ قَرَارًا
 وَجَمِيعَ الْخَمْسَةِ لَوْ يَقْسِمُ عَلَيَّ أَجْمِيعَ حُكْمِ مَا التَّرْتُمُوا
 وَقَدْ خَتَمْتُهَا بِقَوْلِ الْحَوِيِّ فِي مَتْنِهِ نَاهِيكَ مِنْ مَوْلَا
 وَمِي شَقِيْقَةٍ وَزَوْجٍ مَعَ امْرَأَةٍ وَأَخُوَّةٍ ثَلَاثَةٍ هُمْ لِلْأَمْرِ
 وَأَخْوَانٍ مِنْ أَعْبَاءِ ثَلَاثٍ وَفِيهِمَا الْخَصَرُ الْمِيرَاثُ
 أَفَرَّقَ الْأَخْتَ الشَّقِيْقَةَ بِشَقِيْقَتَيْنِ وَصَدَقَ الزَّوْجَ وَامْرَأَتَهُ بِالْوَفِيقِ
 فَسَبْعَةٌ انْتَسَاعَ الَّذِي قَدَانَا نَغْطِي لَهَا وَلِلْمَصْدُوقِ قَوْلَهَا
 وَسَبْعَةٌ لَمْ تَنْتَضِعْ بِالْخَمْسَةِ اِعْنِي رَوَاجِعَ السَّهَامِ الْحَسْرَةَ
 فَاضْرِبْهَا بِعَدَلٍ لَا مَخَاصِلَ لِأَكْتِنَاقًا بِأَحَدٍ الْمِمَّا ثَلَاثُ
 قَرْنٍ هَذَا وَذَلِكَ مَا يَجْمَعُهُمَا فَاقْسِمْنِي كُلَّهُ عَلَيَّ كُلِّتَهُمَا
 وَسَبْعُهُمْ كُلُّ مَنْكَرٍ أَضْرِبْهُ فِي خَمْسٍ رَوَاجِعَ السَّهَامِ فَاعْرِفْ
 وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَمْسِ السَّهَامِ تَضْرِبْهُ فِي سَبْعَةٍ عَلَى التَّمَامِ
 أَيْبَانَهَا لَامٌ وَعَيْنٌ وَجِيمٌ قَاقٍ رَحِيْقٍ خَالِصٍ مَحْتَمُومِ
 وَأَحَدُ اللَّهِ عَلَى خَتَمِهَا وَبُلْغَةُ الْمَقْصُودِ مِنْ تَقْلَامِ
 حَبَاتِ بَهْدِ اللَّهِ بِكَرَافَاخَرَةٍ ارْجُوا رَبَّهَا التَّوَابُ لِي فِي الْآخِرَةِ

مُصَلِّيَا

مُصَلِّيَا سَلَامًا عَلَى الدَّوَامِ عَلَيَّ نَبِيِّ مَوْلَا لِرَسُولِ خَتَامِ
 مُحَمَّدٍ وَالِدِ الْكَرَامِ وَصَحْبِهِ الْأَمَا جِدَالِ الْأَعْلَامِ
 نَمَتَ بِجَهَادِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحَسَنِ

تَوْفِيْقِهِ وَصَلَّى اللَّهُ

عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَالِدِ وَصَحْبِهِ

وَسَلَّمَ

مُلْكُ مُلْكِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ فَقَالِي وَشَاكَرَا اللَّهُ
 مُحَمَّدٌ أَقْنَدِي ابْنِ الْخَيْرِ سِدِّي مَوْصَانِ الصَّبْرِ بِخَطِّ الصَّامِ
 عَفْوَانِهِ لَهُ وَلَهُ وَالِدِهِ وَبَنِي دَعَا لَهُ بِالْفَقْرِ

الْمُهْدِيَةِ وَبِالْهَالِكِينَ تَضْرِبْهُ فِي سَبْعَةٍ عَلَى التَّمَامِ

بسم الله

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
مكة كثر ما في الدنيا والآخرة

مكة الفقير الفقير المعترف بالعجز والتقصير
اضعف العباد الحاج محمد قنديل بن الفقير الى السرى
رمضان الصبر في حط الصاعه حررته ٢٢ شعبان



الاقبال
١١٣٦
محرم حبيب

ملك الفقير الحقير
المعترف بالعجز والتقصير
اضعف العباد الحاج
محمد قنديل بن الفقير
الى السرى رمضان الصبر
حط الصاعه حررته
جهد

King's College Library
1957

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>